وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــــامعـــــــــــة 8 مـــــــــــاي 1945

قـــــــــــالمـــــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان :

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وادي زناتي (ولاية قالمة)

من إعداد الطالبين:

*** شاقور محمد الأمين**

*** بن دخان فخر الإسلام**

تحت إشراف الاستاذة:

د. بوزيد صليحة

السنة الجامعة:2023/2022

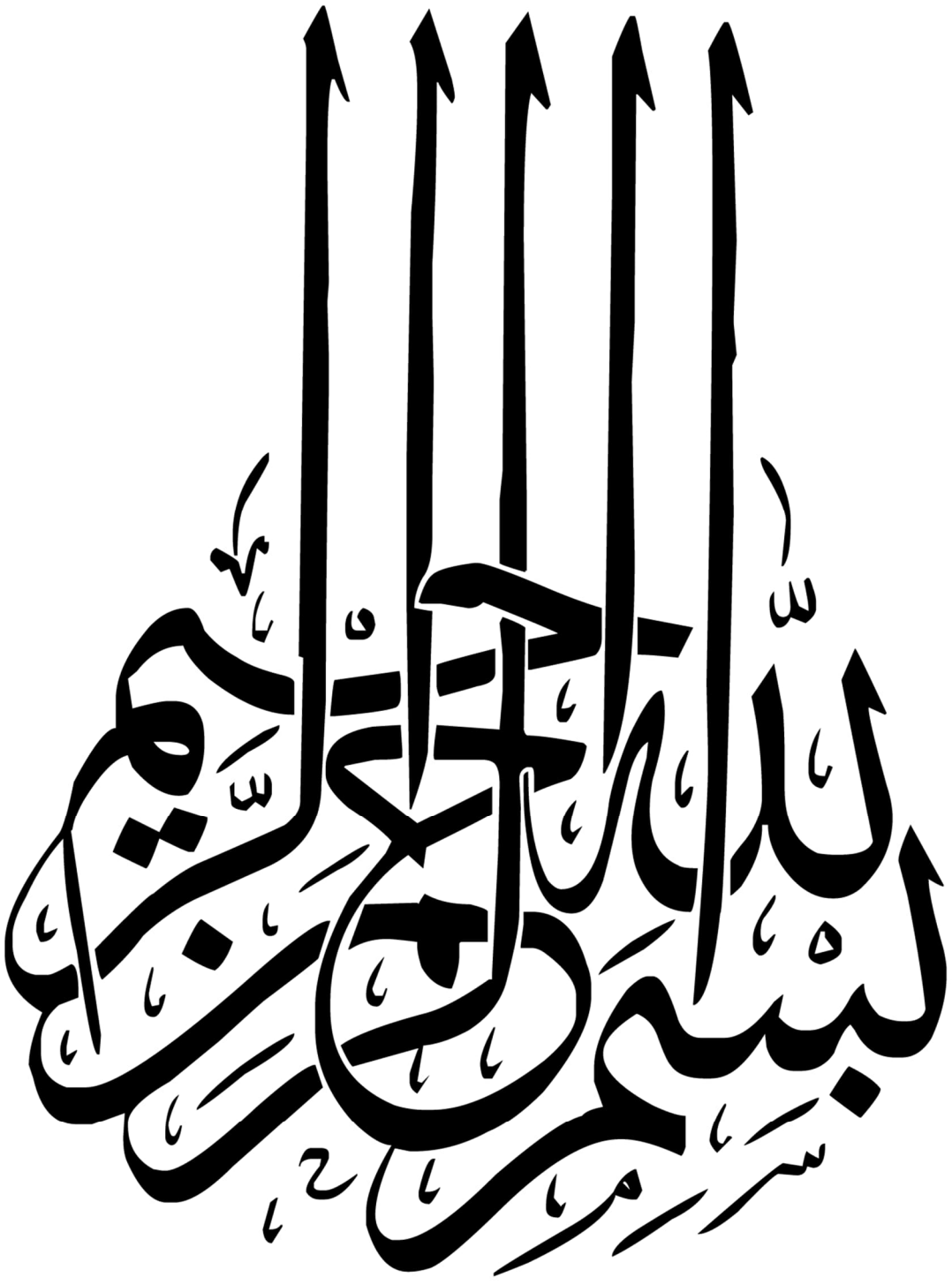
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، فلك الحمد ربي حتى ترضى.

والصلاة والسلام على رحمة الله المهداة للعالمين ونعمته المسداة للمؤمنين، وحجته البالغة على الناس أجمعين سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا ومعلمنا سيدنا محمد النبي الصادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أولا وقبل كل شيء

نشكر الله تعالى صاحب تحقيق المقاصد والغايات الذي نسأله أن يرزقنا بهذا الجهد المتواضع الأجر العظيم والجزاء الكريم وأن ينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، هو نعم المولى ونعم النصير.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة **بوزيد صليحة**

التي تكرمت بالإشراف على هذا العمل، والتي لم تدخر جهدا بتقديم النصح والإرشاد والمتابعة المستمرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال البنك الفلاحي بواد زناتي على المعاملة الجيدة والاستقبال الحسن.

إهداء

أمي أول كلمة نطقناها وأحلى كلمة رددناها فمهما قلت ومهما عملت فلن أوفيك أجرك يا أمي لن أنسى سهر الليالي وتعب الأيام كم أتعبتك أماه حين كنت أتأخر فالسهر فينام أهل البيت وتبقين أنت ساهرة بالانتظار فالفضل لله ثم لكي أماه فيما أنا فيه اليوم فجزاك الله عني خير جزاء.

إلى الرجل الذي علمني عزة النفس والكرامة وزرع في حياتي روح التحدي للوصول إلى الهدف المبتغى، إلى ساعدي ومساعدي، إلى الذي مهما قلت فيه لن أوفيه أبي الغالي.

إلى ذخري في هذه الدنيا وسندي في الحياة إخوتي همام ومحمد.

إلى أعمامي وأخوالي وأبنائهم، إلى كل من تصلني به علاقة دم أو نسب.

إلى أخي وزميلي ومن شاركني هذا العمل أمين.

إلى أصدقائي الأعزاء الياس، ايمن، صبري، أنور، سلومة، وائل، رامي، وائل، إسلام وأشرف.

إلى جميع من لم يسعني المقام لذكرهم.

أهديهم هذا العمل المتواضع

فخر الإسلام

إهداء

مسيرة خمس سنوات انتهت بالفعل

إلى عائلتي الصغيرة:

إلى من أوقدت أنامل أصابعها لتنير دربي إلى المرأة الفولاذية التي تحترق لتنير حياتي، نبع الحنان ومصدر إلهامي والدتي الغالية حفظها الله ورعاها إلى من يزيدني انتسابي له فخرا واعتزازا، من تمنيت أن يشهد نجاحي وهو الآن تحت التراب، والدي الحبيب رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة، إلى ذلك الجزء من وطن الأب، ضلعي الثابت ويميني ومتكئي في الحياة، أخوتي ومفخرتي هاشم وأسامة حفظهم الله وسخر لهم من حظوظ الدنيا مالا عين رأت ولا أذن سمعت.

إلى بهجة، ضمادات، ضمانات ضروريات، حصن وحب وسعادة البيت أخواتي، حفظهم الله أينما كانوا ورعاهم.

إلى من كانا شريكاي في مشواري، صديقي وأخوي الغاليين فخر الإسلام بن دخان وصبري غلوم، سهل الله عليكما وفتح عليكما فتوح العارفين وزين أيامكم ورزقكم خير الأمور وأعلاكما مكانة ومقاما.

الى أصدقائي الذين تقاسمت معهم حلو ومر الحياة ناصر، زاكي، عبد الستار، كمال، أشرف، برهان، فارس وعبدو.

الى كل من كان لنا شرف ملاقاتهم والتعرف عليهم طيلة سنوات دراستنا رامي، أشرف، وائل وإسلام.

إلى من كان لَهُم فَضلٌ عَليَّ من أساتذة كانوا بوابة للعلم والمعرفة والى كل القائمين على قسم التسيير بجامعة قالمة،

وأخيرا وليس آخرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه او لنقده أو لزيادة علمه أو لإشباع فضوله.

محمد الأميـــــن

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال **الصفحة**

الشكل رقم 1: ركائز عمل مخطط الفلاحة خلال الفترة (2019/2015) 38

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي الزناتي) 64

الشكل رقم 3: حجم القروض الممنوحة (قرض الرفيق و قرض التحدي) من طرف وكالة وادي الزناتي خلال الفترة 2022/2017.....69

الشكل رقم 4: نسبة توزيع القروض الفلاحية بين قرض التحدي و قرض الرفيق.....71

قائمة الجداول

قائمة الجداول **الصفحة**

جدول رقم 1: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004) 34

جدول رقم 2: برنامج التكثيف والعصرنة بين(2008/2004) وافق 2014.....36

جدول رقم 3: الإنتاج الفلاحي المتوقع لسنة 2019.....39

جدول رقم 4: الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) خلال الفترة (2017/2000).....51

جدول رقم 5: اليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2020/2000 52

جدول رقم 6: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019/2000 53

جدول رقم 7: حجم القروض الممنوحة (الرفيق والتحدي) من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –واد زناتي- خلال الفترة (2022/2017).....69

جدول رقم 8: عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وادي الزناتي خلال الفترة 2017-2022 71

جدول رقم 9: مبيعات القمح خلال خمس سنوات 77

جدول رقم 10: مبيعات بالات القش خلال خمس سنوات.....77

جدول رقم 11: الخدمات المقدمة من طرف المستثمر 78

جدول رقم 12: توزيعات القرض حسب البند المتفق عليه 79

جدول رقم 13: جدول إهلاك القرض.....80

جدول رقم 14: يوضح مبلغ القرض المقدر بـ:7844000دج: 82

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر .....

إهداء.....

قائمة الاشكال II

قائمة الجداول IV

فهرس المحتويات .....VIII-VI

المقدمة العامة.....أ-ج

الفصل الأول: عموميات حول البنوك والقروض

تمهيد: 2

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك 3

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريف البنوك 3

المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك 5

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك 6

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية 13

المطلب الأول: القروض البنكية وعناصرها 13

المطلب الثاني: أهمية القروض البنكية ومصادرها:.....15

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية ووظائفها: 16

المبحث الثالث: سياسات الإقراض ومخاطر القروض: 21

المطلب الأول: ماهية سياسة الإقراض وأهدافها:.....21

المطلب الثاني: السياسات الرئيسية للإقراض.....22

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية 24

خلاصة الفصل: 27

الفصل الثاني: القطاع الفلاحي الجزائري وطرق تمويله

تمهيد: 29

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري من (2019/1962).....30

المطلب الأول: السياسات الفلاحية من(1999/1962).....30

المطلب الثاني: مرحلة الاستقرار (2008/2000).....33

المطلب الثالث: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2019/2009).....35

المبحث الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الجزائر 40

المطلب الأول: مراحل تطور التمويل البنكي في الجزائر.....40

المطلب الثاني: أنواع القروض الفلاحية 42

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر 48

المبحث الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجه القطاع 51

المطلب الأول: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.....51

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي 55

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي.....57

خلاصة الفصل: 58

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمنح قرض الرفيق وقرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وادي الزناتي-

تمهيد: 60

المبحث الأول: بطاقة تقديمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 61

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 61

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 64

المطلب الثالث: الأهداف التي تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية 65
المبحث الثاني: صيغ التمويل المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....67
المطلب الأول: القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 67
المطلب الثاني: حجم قرضا التحدي والرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وادي زناتي-خلال الفترة (2014-2018).....69
المطلب الثالث: عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وادي الزناتي- 71
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية في تقديم قرض التحدي 72
المطلب الأول: تقديم ملف طلب قرض التحدي.....72
المطلب الثاني: دراسة طلب قرض التحدي.....74
المطلب الثالث: تقديم ملف طلب قرض الرفيق.....80
خلاصة الفصل: 83
خاتمة.....85
قائمة المراجع: 89
قائمة الملاحق .....
الملخص بالغة العربية والأجنبية(الفرنسية) .....

المقدمـــــة العامـــــــة

المقدمة العامة

يعد التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا ضمن سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة وتطوير القطاعات غير النفطية، ويعد القطاع الفلاحي أفضل بديل للمحروقات، إذ أنه يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية.

ويمثل القطاع الفلاحي اهم المرتكزات الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي كما يكتسب اهمية كبيرة في كونه مصدر دخل لنسبة كبيرة من القوة العاملة، فضلا عن ان نسبة كبيرة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع وهو يساهم في توفير نسبة كبيرة من غذاء السكان، كما تعتبر الصادرات الزراعية جزءا هاما من اجمالي الصادرات بعد الصناعة النفطية.

حظي القطاع الفلاحي بالاهتمام من طرف الدولة وقد دعت لتطويره وتنميته من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لمشاريعها الزراعية، حيث مكنت هذه السياسة الفلاحية المنتهجة في السنوات الاخيرة من ادخال حركية كبرى على القطاع الفلاحي، ورصدت له الحكومة حوافز وتشجيعات متنوعة كان لها الاثر الايجابي على نمو الانتاج في مختلف النشاطات الفلاحية، وبنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة والصناديق الخاصة بدعم التنمية الفلاحية والانتاج الزراعي.

كما تعتبر البنوك المحرك الأساسي لقطاع الفلاح، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين بالأموال اللازمة وذلك من اجل تحقيق أهدافه المرغوبة، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البنوك التجارية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

لتسهيل الإجابة عن الرئيسية حاولنا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي اهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي.
- إلى ماذا أدى تطور القطاع الفلاحي.
- كيف يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوير القطاع الفلاحي.

فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر اجابات مبدئية على مختلف التساؤلات، وتتمثل في:

- اهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقروض الفلاحية.
- تطور القطاع الفلاحي في الجزائر أدى الى تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري.
- ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري من خلال مجمل القروض التي يمنحها لفائدة القطاع الفلاحي.

أسباب اختيار الموضوع

- الميول والرغبة في معالجة هذا النوع من المواضيع باعتبار ان منطقتنا منطقة فلاحية.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة بالنظر لأهميته في التنمية المستدامة.
- ازالة الغموض عن طرق وكيفيات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي.
- قلة الابحاث التي تناولت الدراسة في هذا المجال.

أهمية البحث

تظهر جليا اهمية البحث في كونه يتناول أحد اهم المواضيع المتداولة حاليا والمتمثلة في البحث عن سبل تخطي الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات، والتوجه أكثر نحو دعم القطاع الفلاحي. كما تكمن اهمية البحث في تشخيص وتحليل واقع الفلاحة واهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال العمل على توفير الظروف المناسبة، والمتمثلة في اهم التدابير المشجعة للاستثمار المحلي كإقامة العديد من الصناديق والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم الدعم لهذا القطاع والتي من شانها احداث تغيرات ايجابية في ظل التحديات التي يواجها القطاع الفلاحي.

اهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه الى:

- التعرف على التمويل البنكي واهميته.
- معرفه مختلف التدابير المتخذة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والعراقيل التي تواجهه.
- اظهار الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية.
- التطرق الى اشكال الدعم التي يمكن أن تطبقها المنظومة البنكية الجزائرية لتحفيز القطاع الفلاحي.

المنهج المتبع

من أجل دراسة الاشكالية والاجابة عن الاسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع. وفي الجانب التطبيقي في دراسة الحالة حاولنا ربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال دراسة وتحليل الاحصائيات والجداول المرتبطة بالموضوع.

تقسيمات البحث

حتى نتمكن من الالمام بجوانب هذا الموضوع وتحليل الاشكالية المطروحة ارتأينا تقسيمه الى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الاول الجانب النظري تحت عنوان عموميات حول البنوك والقروض البنكية حيث تضمن 3 مباحث:

- المبحث الأول: مدخل عام للبنوك
- المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية
- المبحث الثالث: سياسات الإقراض ومخاطر القروض.

الفصل الثاني تطرقنا فيه الى القطاع الفلاحي الجزائري وطرق تمويله وتم تقسيمه الى 3 مباحث:

- المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري من (2019/1962).
- المبحث الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الجزائر.
- المبحث الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجه القطاع.

اما الفصل الثالث فهو دراسة حالة منح قرض تحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى فرع وادي الزناتي.

صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعطيات الضرورية من طرف البنك وهذا راجع الى سرية الاحصائيات.
- خلال اجرائنا للدراسة الميدانية على مستوى الوكالة لم يسمح لنا بإجراء تربص بشكل كافي.

الدراسات السابقة

1. لقد أثرت مختلف الدراسات والبحوث حول مسالة البنوك ولاسيما تلك الممولة للقطاع الفلاحي موضوع بحثنا، نستهلها بدراسة طالبي نجاة وساجي نورة (2019) حول دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، اللتان حاولتا الإجابة على سؤالهما الجوهري والمتعلق بالدور التي تلعبه البنوك في تمويل القطاع الفلاحي؟ فتوصلتا على نتيجة عدم الاهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة، وعدم قدرة الفلاح في التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما يجب على البنك أن يتعامل بحذر والحيطة عند منح القرض من اجل تقليل من المخاطر.
2. دراسة شويخي هناء آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة .النتائج المتوصل إليها يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو آخر آلية من آليات تمويل هذا القطاع
3. دلال بن سمية، التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر، (1990-2000م) دراسة حالة بنك البدر، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة .نتائج الدراسة: القرارات التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول نظام القطاع الفلاح بدلا من وضع سياسة عقلانية ومحكمة تعتمد على نموذج التنمية يلائم وماهية الاقتصاد في تلك الفترة، عملية هيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك والقروض

تمهيد:

يعتبر البنك الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة، ويعود ذلك لروابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، كما يعتبر وسيط بين كل من الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل.

ومن أهم خدمات البنوك تقديم القروض للمستثمرين، حيث أن للقرض دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات وتدابير منحه والأهداف التي يستهدفها.

من خلال عرض هذا الفصل سنقوم أوّلا بوضع حيثيات ومفاهيم عامّة تخص البنوك، ثمّ محاولة توضيح ماهية القروض البنكية ووظائفها بشكل عام وذلك وفقا إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : مدخل عام للبنوك
- المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية
- المبحث الثالث: سياسات الإقراض ومخاطر القروض

المبحث الأول: مدخل عام للبنوك

إن للبنوك دور مهم في اقتصاديات الدول حيث تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية البنوك وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: نشأة البنوك وتعريف البنوك

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم البنوك وطريقة نشأتها باعتبارها المحرك الأساسي والرئيسي للاقتصاد في كل دولة.

1. نشأة البنوك:

ترجع نشأة البنوك إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوى وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل شهادات إيداع اسمية[1]. حيث مارس هؤلاء التجار عملية قبول الوداع إضافة إلى قيامهم بعمليه منح القروض لقاء فائدة ثم تطورت أعمالهم وذلك بقيام هؤلاء التجار بإصدار حوالات تقبل لدى الغير وتدفع لصالح طرف ثالث على أساس الثقة والمركز المالي الذي يتمتع به التاجر وهكذا أصبحت الحوالات أهم المصادر الأساسية التي استندت إليها الصكوك[2].

لقد كان دور الصائغ في تلك الفترة قريبا من دور المصارف، حيث كان يقبل السبائك الذهبية وذلك ليخزنها لديه لفترة متفق عليها وكان السبب الرئيسي للاتجاه نحو الصياغ في تلك الفترة هو توفير الحماية الكافية، وبذلك أصبح الصياغ يمثلون المخازن الرئيسية للثروة، وفي نفس الوقت فأن الصائغ يمارس أنشطة الإقراض للآخرين وفق ضمانات يقدمها المقترض وذلك باستخدام جزء من المخزون المالي لديه، ولقد تطور هذا النشاط بشكل تدريجي إلى أن أصبح بعد ذلك على شكل مصارف تتعامل مع الأفراد والمؤسسات.[3]

بعد ازدياد نشاط الصياغ الذي أدى إلى زيادة الثروات بدا هذا النشاط يتطور ومنها كانت بداية إنشاء المصارف من قبل الصياغ، حيث قاموا بالاشتراك فيما بينهم وتحويل أنشطتهم إلى المؤسسات المصرفية وقاموا بإصدار أوراق البنكنوت والتي مكنت عامة الأفراد من استخدامها أما في الوقت الحاضر فقد حلت محلها الودائع المصرفية.

---

[1] حسن احمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2011، ص46

[2] محمد احمد الأفندية، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018ص189.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص25

2. تعريف البنوك:

يوجد العديد من التعاريف للبنوك فهناك من يعرف البنك على أنه مؤسسة تتوسط بين طرفين لهما إمكانيات وحاجات متقابلة، يقوم البنك بتمييزها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب.[1]

كما تعرف أيضا على أنها "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج".[2]

في حين يعرف المشرع الجزائري المتعلق بقانون النقد والقرض على أن "البنك هو شخصية اعتبارية تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها".[3]

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك بأنه مؤسسة مالية يتم تجميع الأموال فيها وادخارها حيث يقوم أصحاب الفائض المالي بإيداع أموالهم من اجل ادخارها بينما يقوم أصحاب العجز المالي بالاقتراض من اجل ممارسه نشاطاتهم ومشاريعهم بهدف تحقيق الربح.

[1] عاطف جابر طه؛ **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص5.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014ص13.

[3] الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل1990، القانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، المادة 114، ص520.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك

البنوك هي مؤسسات مالية تقدم خدمات متعددة مثل الإقراض والتحويلات المالية للأفراد والشركات. وتهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع في مجال التمويل والمعاملات المالية

1. أهداف البنوك:

1.1. الربحية

من المعروف أن فوائد الودائع تشكل جزء كبير من نفقات النشاط المصرفي للبنوك فضلا عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك أرباحا أم لم يحقق. ويفرض الوضع السابق على البنوك ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات فأي انخفاض في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح.[1]

2.1. السيولة

يتمثل الجزء الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت الأعمال الأخرى وفي الوقت الذي تستطيع فيه منشآت الأعمال تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس. [2]

3.1. الأمان

يتسم رأس مال البنك بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يتحمل خسائر تزيد عن قيمة رأس ماله، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد يصرف جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.

2. أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث من خلال ما يلي:

[1] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص256

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص19

- تقوم البنوك بتنويع الاستثمارات وبذلك توزع المخاطر.
- نظرا لكبر حجم الأرصدة يمكن للبنوك أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل
- تقدم البنوك أصول مالية متنوعة المخاطر وذات عوائد مالية مختلفة وشروط مختلفة للمستثمر وبذلك فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يتجنبها الأفراد خوفا من المخاطرة.[1]

كما تقوم أيضا بتلقي الأموال من التجار الذين يخشون عليها من السرقة، وتكفل لهم الأمان وحرية سحبها في أي وقت، ومع تضخم الودائع لدى البنوك تتجه إلى إقراضها لمن يحتاج إليها حتى لا تبقى مجمدة بعد أن لوحظ أن عمليات السحب أقل بكثير من عمليات الإيداع على هذا النحو برزت وظيفة البنوك كوسيط في توزيع الائتمان، فهي تتلقى الأموال من المدخرين بفائدة وتتولى إقراضها بفائدة أعلى، وبهذا تحولت المدخرات من رأس مال خامل إلى رأس مال نشط يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي، فالبنوك تقوم بدور همزة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، أي بين المقرضين والمقترضين، وبين عرض النقود وطلبها.[2]

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك

يتكون النظام البنكي في أي دولة من الدول من عدد من البنوك تختلف في أنواعها حسب خصائصها ووظائفها ومن أهم أنواع هذه البنوك:

1. البنك المركزي:

يمكن تعريفه على انه "مؤسسة مركزية تمثل سلطة مركزية في أي دولة، ويأتي على قمة الجهاز المصرفي". وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم له، وفي هذا الصدد يقول Vera Smith "الصيرفة المركزية هي نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية ".[3]

1.1. وظائف البنوك المركزية: من أهم وظائف البنوك المركزية ما يلي:

- **إصدار النقود:** إن إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة هي إصدار النقود، وقد سمي ببنك الإصدار تبعا لهذه الوظيفة. ويعتبر إصدار النقود أولى الوظائف التي تكفل

[1] محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص21

[2] عبد الفضيل محمد أحمد، **عمليات البنوك**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر،2010، ص.03

[3] عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،2008، ص247

بها البنك المركزي وهي تخضع لقواعد وقيود، فقد كانت معظم النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب حيث كانت القوانين تفرض على بنك الإصدار الالتزام برصيد ذهبي كغطاء للعملة.

- **الرقابة على الائتمان:** حيث يتحكم البنك المركزي في حجم القروض التي تقدمها البنوك التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويؤثر في كميتها بالزيادة أو النقصان للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدامه للأدوات التالية: [1]
  - تغيير سعر الخصم أو إعادة الخصم.
  - بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة
  - تغيير نسبة السيولة النقدية.
- **مستشار ووكيل مالي للحكومة:** يتولى البنك المركزي عدد من المهام التي تجعله يسمى أحيانا ببنك الدولة. إذ تحتفظ الدولة لدى البنك المركزي بحساباتها، وتودع حصيلة إيراداتها المختلفة من ضرائب ورسوم وغيرها في حسابات خاصة. كما تقوم بتحرير شيكات على هذه الحسابات عندما تريد القيام بنفقاتها المتعددة من إصدار سندات حكومية ورواتب وأجور وفوائد القروض وغيرها، كما انه يقوم بإقراض الدولة قروض قصيرة الأجل عندما تحتاج لذلك.
- **بنك البنوك:** يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله لودائع البنوك الاختيارية والإجبارية، كما يقوم بالإشراف على عملية المناقصة بين البنوك التجارية، والرقابة على أعمال هذه الأخيرة والتأكد من التزاماتها بقانون البنوك والتعليمات التي يصدرها لها[2].

2. البنوك التجارية:

هي منشآت هدفها قبول الودائع ومنح القروض واستثمار ما يبقى من الأموال لديها، كما تقبل الودائع تحت الطلب ولأجل وبإخطار سابق وتقرض باعتماد شخص أو بضمان بضاعة أو بأوراق تجارية[3].

---

[1] محمد حسين الوادي، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010ص167.

[2] رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010، ص67

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص35

1.2. وظائف البنوك التجارية:

إن اختلفت البنوك التجارية في انتمائها إلا أنها تتشابه في وظائفها وفي الواقع فان البنوك التجارية تقوم بالعديد من الوظائف أهمها:

- قبول الودائع: تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل لدى لبنوك التجارية فهي تعمل دائما على تنميتها من خلال نشر الوعي المصرفي والادخار بين المواطنين عن طريق الدعاية والإعلان
- تقديم القروض: تتحمل البنوك التجارية مسؤولية كبيرة فالبنك يحقق أرباحا عن طريق تقديم قروض ولكن البنك يتعامل في أموال الناس الآخرين ويتعين عليه أن يحتفظ بنقد سائل حاضر لمقابلة طلبات المذيعين.[1]
- خصم الأوراق التجارية: هو عمليا عبارة عن إقراض لفترات قصيرة الأجل.

3. البنوك المتخصصة:

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تختص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب أن تقوم بما يلي:[2]

- القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.
- لا تعتمد على قبول الودائع تحت الطلب وكأحد الأنشطة الرئيسية لها.
- تعتمد في تمويل نشاطاتها على موارد الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس مال والاحتياطات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

يمكن تقسيم البنوك المتخصصة حسب عمليات التمويل التي تقوم بها إلى:

1.3. بنوك الاستثمار:

هي البنوك التي تتميز بعملياتها الخاصة ببناء أو تطوير رؤوس الأموال الثابتة، مثل العقارات، المصانع، الأراضي الزراعية، لذلك تعتمد عملياتها على الأموال غير القابلة للسحب والودائع لأجل والاقتراض من الآخرين خلال فترة معينة مقابل تقديم سندات مالية تتشابه مع الودائع لأجل، إلا أن الفرق بينهما هو سعي البنك إلى

[1] محمد حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 168

[2] محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص53

الاقتراب وجذب الودائع من الأفراد والمؤسسات وربطها مع منح الفوائد، أما الودائع لأجل فهي تعتمد على سعي المودعين إلى توظيف أموالهم في هذه البنوك من أجل الحصول على الفوائد المالية. [1]

1.1.3 وظائف بنوك الاستثمار:

- إصدار الأوراق المالية لصالح الشركات المدرجة، إما من خلال الطرح العام الأولي (IPO) أو الإصدار الثانوي وذلك بهدف زيادة رأس مال لأغراض التوسع.
- تقدم بنوك الاستثمار قروض مالية غالبا ما تكون بملايين الدولارات إلى الشركات التي تفضل الدين كوسيلة لزيادة رأس مال.
- تقديم الاستشارات الاستثمارية، والعمل كوسيط عندما ينخرط أحد العملاء في أنشطة الدمج والاستحواذ.
- تمتلك العديد من بنوك الاستثمار قاعات تداول خاصة بها لشراء أو بيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.
- تقوم بنوك الاستثمار بإدارة صناديق التقاعد والاستثمارات الكبيرة الأخرى. [2]

2.3. شركات القرض الإيجاري(LEASING) :

القرض الإيجاري هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بذلك بوضع آلات أو معدات أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقدة عليها، ويتم التسديد على إقساط يتفق بشأنها، تسمى ثمن الإيجار.

ومن مميزات القرض الإيجاري[3]:

- التأجير كمصدر تمويلي كلي للاستثمار بحيث يضمن المؤجر تمويل الاستثمار بنسبة 100%، دون مساهمة المستأجر بأمواله الخاصة.
- توفير السيولة المالية للمؤسسات: إن استئجار الأصول الثابتة يساعد المؤسسة التي تعاني من نقص الموارد المالية على الحصول على التمويل الضروري دون اللجوء إلى البنوك أو البحث عن شركاء.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص26

[3] رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014 ، ص190

3.3. بنوك الأعمال

هي تلك البنوك التي تمتلك طبيعة خاصة بها حيث لا تتعامل مع الأفراد، بل يقتصر تعاملها على تمويل العمليات الخاصة بالمؤسسة، من خلال الاستحواذ عليها أو المشاركة في رؤوس أموالها. لذلك تعمل هذه البنوك داخل السوق المالي[1].

1.3.3. وظائف بنوك الأعمال: من اهم وظائف بنوك الأعمال ما يلي:[2]

- تقوم بنوك الأعمال بإنشاء مؤسسات جديدة: قد يقوم البنك بمفرده أو بالاشتراك مع بنوك أعمال أخرى بتكوين شركات مساهمة يكتتب فيها المؤسسون بكل الأسهم أو بأغلبيتها.
- تتلقى الودائع كما تحصل على عمولة من خلال توظيف الأسهم والسندات التي تصدرها الشركة أثناء وجودها.
- إصدار الصكوك للشركات
- التوصية الصناعيةCommandite Industrielle : وهي عبارة عن تقديم قروض طويلة الأجل لأصحاب الأعمال ممن يحتاجون إلى أموال لإنشاء مشروعات جديدة أو توسيع القائم منها.
- الحصول على معدات وآلات ذات تكنولوجيا حديثة وهذا يساعد المؤسسة على تحسين نوعية المنتوج ورفع الإنتاجية ومسايرة المؤسسات المتطورة والقيام بعمليات التصدير.

4.3. البنوك الشاملة

ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة، ومنه يمكن تعريف البنوك الشاملة: هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح القروض البنكية لجميع القطاعات.[3]

1.4.3 وظائف البنوك الشاملة:

تتمثل وظائفها فيما يلي:[4]

- تستطيع القيام بتملك أسهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت.

---

[1] حسن احمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص125

[2] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص28

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص19

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص33

- حرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البنك التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك.
- اللجوء إلى مصادر التمويل غير تقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات البنكية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة.
- إصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه.
- تقوم بكافة العمليات المصرفية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين.

5.3.البنوك الإلكترونية:

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية، بنوك الأنترنت، بنوك الخدمية الذاتية أو بنوك الويب. وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الأنترنت، سواء كان في المنزل أو المكتب أو في أي مكان ووقت يرغبه[1].

1.5.3. وظائف البنوك الإلكترونية:

تقوم البنوك الإلكترونية بما يلي:[2]

- تتيح للعملاء إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع ويوفر الراحة للعميل.
- خفض التكاليف بحيث أن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي عوامل جذب العميل.
- الحصول على معلومات عن أسعار الفائدة على الودائع والقروض وأسعار الصرف العملات.
- تقديم الإرشادات والمعلومات حول كيفية إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية.
- تحويل الأموال إلى حساب أخرى داخل البلاد أو خارجها.

[1] يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012، ص11

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص21

6.3.البنوك الإسلامية:

عرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات البنكية واستثمار الأموال في ضوء الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة الأمة.

1.6.3. وظائف البنوك الإسلامية:

- أنشطة مصرفية:[1]
  - قبول الودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في حساب الائتمان والحسابات تحت الطلب
  - تقديم الخدمات الاستشارية وإدارة محافظ العملاء
- أنشطة التكافل الاجتماعي:
  - تجميع الزكاة لمساهمي المصرف وأصحاب الاستثمار لديه.
  - صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.
  - إدارة أموال الزكاة واستثمارها لحين صرفها لمستحقيها
  - صرف القروض الحسنة (بدون فائدة) لمن يستحقها مع مراعاة انه في حاله عدم القدرة على السداد فالنظرة إلى مسيره.
- أنشطة استثمارية باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب عمل البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار ويندرج تحت هذه الأنشطة المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإيجار، المساهمة في الشركات، تأسيس الشركات والاستثمار المباشر.

[1] تماني محمود محمد الزعبي، **تطوير نموذج لاحتساب كيفية رأس مال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنه بازل**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجه الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، تخصص المحاسبة والتمويل، غزه، 2008، صفحة 16 19.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

تعتبر عملية الاقتراض من أبرز العمليات التي تتطرق إليها المؤسسات والأفراد وحتى الدول من اجل تغطية احتياجاتها المالية أو تمويل مشاريعها حيث يضع البنك تحت تصرفهم وسائل ائتمان عديدة منها منح القروض والتي تبقى هي النشاط الأساسي للبنك الذي يزوده بالعوائد.

المطلب الأول: القروض البنكية وعناصرها

1. مفهوم القروض البنكية:

توجد عدة تعاريف للقروض نذكر منها

القرض هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد أو المؤسسات بهدف التمويل النشاط اقتصادي في فترة زمنية معينة بمعدل فائدة محدد مسبقا.[1]

كما عرف القرض أيضا على انه تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل المصرف إلى العميل مقابل فائدة في موعد السداد ويقوم على عنصرين أساسيين هم الثقة والمدة.[2]

يمكن تعريف القرض لغة على انه: هو القطع يقال: قرضه يقرضه قرضا أي قطعه وكلمة قرض(CRÉDIT) أصلها الكلمة اللاتينية(CREDERE) التي تعني وضع الثقة ومن ثم فان منح القروض هو منح الثقة (FAIRE CRÉDIT C'EST FAIRE CONFIANCE).

أما اصطلاحا: تسليف المال للتسيير في الإنتاج أو الاستهلاك أو مواجهة عجز مالي ويكون السداد بعد فترة حسب نوع القرض وبمعدل الفائدة متفق عليه مسبقا كما أن للقرض ثلاثة عناصر أساسية الوقت الثقة والوعد بالوفاء بالدين. [3]

ومن هاته التعاريف يمكننا القول أن القرض البنكي هو عبارة عن مبلغ مالي يتم منحه من قبل البنوك للأفراد، الشركات والمؤسسات غرض تمويل مشاريعهم أو تلبيه احتياجاتهم المالية حيث يمكن للمستفيد من القرض

[1] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار معتز، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص184

[2] خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، طبعة الأولى، 2018، ص21

[3] حسين بالعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، المصرية للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص 45

استخدام المبلغ المالي المستلم لتمويل مشروعه شراء سلعة أو خدمة ويتم سداد المبلغ المستلم بالإضافة إلى الفوائد على دفعات معينة خلال فترة زمنية محددة مسبقا.

2. عناصر القرض البنكي

من خلال دراسة التعاريف السابقة للقروض البنكية "الائتمان" نجد أنها تحتوي على عدة عناصر أساسية:[1]

- **الثقة:** تكون من قبل البنك للعميل الذي سوف يقوم بمنحه القرض وهي تأتي من خلال الدراسة الائتمانية السليمة ودراسة المخاطر التي تتضمنها عملية منح القرض على أن تكون درجة المخاطر مقبولة.
- **مبلغ القرض الممنوح:** يرتبط هذا العنصر بالآتي: حجم الموارد للتوظيف لدى البنك، الملائمة المالية للعميل وقدرته على السداد.
- **الغرض الممنوح لأجله:** يتضح من خلال طلب العميل للحصول على القرض ودراسة البنك لهذا الطلب للتحقق من هدف العميل من هذا القرض وطبيعة نشاطه.
- **الفترة الممنوح فيها القرض:** تكون من خلال تحديد البحث الائتماني لفترة التمويل وتأخذ أحد الشكلين فترة أولى لسحب مبلغ التمويل يليها فترة أخرى هي فترة السداد أو أن تتم عمليه السحب والسداد معا في نفس الوقت ويطلق على هذا التمويل revolving.
- **أرباح البنك:** تتمثل في المقابل الذي يحصل عليه البنك:

  - سعر الفائدة: عادة ما يقوم البنك المركزي بتحديد إطار عام لأسعار الفائدة الواجبة التطبيق من خلال تحديده لسعر الخصم وسعر الإقراض الأساسي ويطلق عليه سعر الفائدة الثابتة ولكن السلطات بعض الدول تترك الحرية للبنوك والأجهزة المصرفية في تحديد أسعار الفائدة بما يتناسب مع الظروف المحيطة.
  - المصاريف والعملات: وهي تمثل جزءا مهما من إيرادات البنك ومن أهم العملات عمولة الإدارة عمولة الوكالة عمولة الارتباط عمولة أعلى رصيد مدين عمولة السداد المبكر هذا بخلاف المصاريف الأخرى المرتبطة بالقرض أهمها الأتعاب القانونية والمصاريف الإدارية.

[1] شريف القاضي، **الائتمان المصرفي**، دار الكاتب العربي، the writer opération, الإسكندرية مصر، 2019،ص16.17

المطلب الثاني: أهمية القروض البنكية ومصادرها:

تعد القروض البنكية أحد أهم الوسائل الرئيسية التي تساعد الأفراد والشركات على تحقيق أهدافهم المالية والاستثمارية.

1. الأهمية الاقتصادية للقرض:

تكمن أهمية القروض البنكية في التالي[1]

- دعم النمو الاقتصادي: تساعد القروض البنكية في تعزيز النمو الاقتصادي حيث تمكن الشركات والأفراد من الاستثمار في مشاريعهم مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- توفير السيولة المالية: يمكن للأفراد والشركات الحصول على قروض بنكية لتغطية النفقات اليومية والمصاريف الطارئة مما يساعدهم على تحقيق الاستقرار المالي وتفادي الأزمات المالية.
- توفير حماية من التضخم: يمكن للشركة الحصول على قروض بنكية بأسعار فائدة ثابتة لتوفير الحماية من التضخم وتقليل المخاطر المالية.
- المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود الوفاء مما يزيد من فرص النجاح في الأعمال التجارية.

وبشكل عام يمكننا القول أن القروض البنكية تمثل إعداد مهمة تمويل الأعمال والمشاريع وتعتبر جزءا حيويا من النظام المالي[2].

2. مصادر القروض البنكية

تعتمد البنوك على مصادر مختلفة لتوفير الأموال التي تقرضها للعملاء ومن أهم هذه المصادر[3]:

1.2. الودائع:

حيث يقوم العملاء بإيداع أموالهم في حساباتهم البنكية وتستخدم البنوك هذه الأموال لإقراضها للعملاء الآخرين ونلاحظ نوعين من الودائع:

---

[1] خالد بوشارب، **فاتح لقوفي**، سياسات الإصلاح المصرفي، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 3، افريل2020، ص22.21

[2] زينب عوض الله، **أسامة محمد الفولي**، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2003، ص82

[3] خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 23

- الودائع الجارية (تحت الطلب): يمكن للعميل أن يسحبها دون إشعار مسبق لهذا لا يستطيع البنك استعمالها بحريه كبيرة في تقديم القروض أو القيام بالاستثمارات
- الودائع غير جارية: تتميز هذه الودائع بانخفاض درجه حركتها بسبب القيود التي تنظم هذه الحركة كما أن هذه الودائع تتداول بواسطة شيكات بطريقه الخصم وعليه فهي ادخارية بطبيعتها ومجمدة.

2.2. القروض المصرفية:

تعتبر القروض بين المصارف من أهم أموال البنوك التجارية في الوقت الحاضر حيث يمكن البنوك الحصول على القروض من البنك المركزي أو من بعضها البعض أيضا وعادة ما يحدث ذلك عندما يحتاج البنك إلى تمويل إضافي لتلبية الطلب العالي على القروض.

3.2. سوق الأوراق المالية:

تشتري البنوك أوراق مالية مثل أسهم وسندات وتحصل على أموال من الأرباح التي تحققها هذه الأوراق أو العكس تقوم بطرح سندات أو أوراق ماليه أخرى في السوق المالي.

تستخدم البنوك مجموعة متنوعة من المصادر لتوفير الأموال التي تقرضها للعملاء مع الالتزام بالشروط والمتطلبات التنظيمية المعمول بها في البلد المقر الرئيسي للبنك.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية ووظائفها:

1. أنواع القروض البنكية

تقدم البنوك العديد من أنواع القروض المختلفة لتلبية احتياجات عملائها المختلف وتختلف هذه الأنواع بناء على مدة تسديد القرض والغرض منه حسب النشاط وكذلك تبعا للشخص المقترض.

1.1. تقسيم القروض وفقا لمدتها:

تقسم القروض وفق لمدتها على النحو التالي: [1]

[1] خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 25

➢ **القروض قصيرة الأجل:**

وهي التي تكون مدتها عادة اقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمؤسسة من شراء مواد خام وسداد النفقات المختلفة كالأجور وغيرها أو سد عجز في السيولة.

➢ **القروض متوسطة الأجل:**

وهي القروض التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات حيث يستخدم غالبا هذا النوع من القروض الأصول الثابتة والمعدات والآلات والمباني أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.

➢ **القروض طويلة الأجل:**

وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية، استصلاح الأراضي، تختص في منح مثل هذه القروض البنوك المتخصصة.[1]

2.1. **تقسيم القروض بحسب الغرض أو النشاط الاقتصادي:** وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:[2]

➢ **قروض استهلاكية:**

تمنح هذه القروض للأفراد من اجل تلبية احتياجاتهم المختلفة الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي لدفع المصروفات المفاجئة التي لا يمكن للمقترض تغطيتها على أن يتم تسديدها من دخله في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته ويتم تقديم ضمانات لها مثل أوراق مالية أو رهن عقاري.

➢ **قروض إنتاجية:**

وهي عبارة عن قروض توجه نحو القطاعات مثل قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد ولية وآلات وغيرها من الضروريات وكذلك القطاع الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج حيث يلجأ الفرد إلى طلب مساعدة من البنك بطلب قرض لتمويل المحصول الزراعي وزيادة عوائده وكذلك قطاع التجارة الذي يقتصر مجال معاملاته على الاستيراد والتصدير.

[1] محمد يونس، عبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص109

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 258

- **القروض الاستثمارية:**

يقصد به القرض الممنوح لتمويل المشاريع الاستثمارية بقصد تكوين راس مال ثابت يبقى في المؤسسة لفترة زمنية طويلة مثل العقارات الأراضي المباني ويتم منح هذه القروض من طرف بنوك الاستثمار وشركة الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة وتمنح قروض الاستثمار في شكل قروض عند الطلب أو الأجل كما وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم من الأوراق المالية

- **قروض الاستغلال:**

وهي قروض مخصصة لتمويل نشاط الاستغلال وتهدف إلى تغطية الأصول المتداولة بغرض تسريع دوران المخزون تمويل الاستيراد والتصدير الاستفادة من الخصم النقدي وفي غالب الأحيان البنوك التجارية هي التي تقدم هذا النوع من القروض وتعتبر هذه القروض قصيرة الأجل كما تأخذ أشكال عده منها: [1]

- الخصم: يعرف الخصم على انه شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه وهي عملية اعتماد يضع البنك بموجبها تحت تصرف العميل قيمه الورقة المالية في انتظار تاريخ استحقاقها. الأوراق المالية التي يخصمها البنك تصبح ملكا له.
- تسهيلات الصندوق: تهدف هذه التسهيلات إلى تغطية العجز الذي يطرأ على حساب المدين أو يعطى لتخفيف العجز في السيولة المؤقتة التي يواجهها العميل الناتجة عن التأخر الإيرادات. وتمتد مدة هذه التسهيلات لبضعة أيام عادة ما تكون 15 يوما أو شهرا.
- الكشف البنكي: ويعرف أيضا بالسحب على المكشوف وهو سماح البنك لعميله سحب مبلغ مالي يزيد عن حسابه الجاري في حد مبلغ معين ويتحمل العميل فائدة سحب المبلغ الذي يفوق رصيده الدائن في حسابه الجاري وقد يمتد السحب على المكشوف من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.
- بطاقات الائتمان: هي بطاقات شخصية لتسوية التعاملات التجارية تصدر من طرف الهيئة المالية الداخلية أو الخارجية وتمنحها للأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية مستمرة تحديد قيم مشتريات تجارية دون دفع نقود أو تحرير شيك.

[1] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،2002، ص160

3.1. تقسيم القروض حسب معيار الضمان:

- **قروض بضمانات عينية:**

فهذه القروض تقضي أن يقدم المقترض أحد الأصول التي يملكها كضمان من اجل سداد قيمة القرض ومن البديهي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمه القرض المتحصل عليه. [1]

- **القروض بغير ضمانات شخصية:**

قروض يطلب البنك ضمانات من المقترض غير انه لا يقدم مثل هذه القروض لكافة العملاء لنخبة معينة عرفت بجديتها في التعامل والالتزام ومركزها المالي.

2.وظائف القروض البنكية:

تتمثل وظائف القروض البنكية في ما يلي: [2]

1.2.وظيفة الإنتاج:

تتطلب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد الحديث على توفير قدر كبير من رأس المال وليس من الممكن توفير مثل هذا المقدار من المدخرات الفردية فقط. حيث أصبح من الضروري اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة للحصول على التمويل اللازم لانطلاق العملية الإنتاجية. ويمكن للمنتجين أيضا للحصول على القروض عن طريق إصدار السندات وبيعها حيث نجد أن المؤسسات المالية تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وتساعد هذه الوساطة على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني. وهذا فضلا على أن البنوك تقوم بإقراض المستثمرين بشكل مباشر من الودائع الادخارية المتاحة لها.

2.2.وظيفة تمويل الاستهلاك:

تتمثل وظيفة تمويل الاستهلاك في أن المستهلكين يشترون السلع الاستهلاكية من خلال الدفع الآجل، نظرا لأنهم لا يستطيعون توفير القدر المطلوب من السلعة الاستهلاكية من دخلهم الحالي لذا فيمكنهم الحصول على هذه السلع من خلال القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المختلفة ويكون السداد بطريقة معقول على فترات مستقبلية

[1] طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، ص 44

[2] ناضم محمد الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية دار الكتب والطباعة جامعة الموصل، العراق، 1995، ص 112

مما يساعد الأشخاص على توزيع إنفاقهم الاستهلاكي وكذلك تنشيط الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يعمل على توسيع منطقة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.

3.2.وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وأداء الالتزامات تظهر أهميتها من خلال مكونات العرض النقدي وكمية وسائل الدفع في المجتمع. هذا ما معناه استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وأداء الالتزامات بين مختلف الأطراف. حيث تتم معظم التعاملات والتسويات بواسطة شيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل حيث قل الاعتماد على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات البنكية للمجتمع، كما أن خلق البنوك التجارية لودائع واستخدام أدوات ائتمان أخرى من كمبيالات وأوراق مالية جديدة ساعد كثيرا على تسهيل وتوسيع حجم عملية المبادلة.

تعكس الوظائف الأساسية المذكورة أعلاه للقروض المصرفية بوضوح تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية العامة، وخاصة على المتغيرات الأساسية الأخرى في الاقتصاد الوطني، وعلى رأس هذه المتغيرات نجد الدخل الوطني والاستثمار والاستهلاك والادخار.

المبحث الثالث: سياسات الإقراض ومخاطر القروض:

تعتبر سياسيات الإقراض مجموعة الإجراءات التي يستعملها البنك من اجل منح القروض فما كما هو معروف فالقروض البنكية تحتوي على مجموعة من المخاطر لعل من أبرزها مشكلة عدم السداد أو إفلاس العميل لهذا فهي تقوم بمجموعة من الإجراءات التي سنتطرق اليها من خلال المبحث التالي

المطلب الأول: ماهية سياسة الإقراض وأهدافها:

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بسياسة الإقراض واهم أهدافها

1. مفهوم سياسة الإقراض:

يقصد بالسياسة الإقراضية مجموعه المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تعمل بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض.[1]

كما يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعه القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض إضافة إلى ذلك فان سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وان تكون هذه القواعد مرنه.[2]

بعد عرض هذه التعاريف يمكن الخروج بالتعريف التالي: سياسة الإقراض هي سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض وكذا الشروط الواجب مراعاتها عند منحها وذلك بعلم كل مستويات والمسئولين عن نشاط الإقراض في البنك.

2. أهداف سياسة الإقراض:

تتعدد أهداف سياسة الإقراض في البنوك ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:[3]

- منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك وتوحيد الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه
- ترشيد قرار الإقراض للبنوك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها ومن ثم المحافظة على سلامة الإقراض بالبنوك.

[1] أحلام بو عبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015ص85

[2] ناضم محمد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص204

[3] يحياوي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص265

- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح.
- التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية.

المطلب الثاني: السياسات الرئيسية للإقراض

إن ضخامة حجم الاستثمار في القروض و صعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تظل أموال البنك مجمدة فيها حتى يحل أجلها و هذا ما يقتضي وضع سياسات مكتوبة للإقراض تتضمن سلامة الأموال المستثمرة كما تتضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقرار بمسائل هامه مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض وشروط التعاقد ومتابعه القروض والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض وفيما يلي هذه السياسات المتعلقة بهذه المسائل[1]:

1. حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عاده ما تنص سياسات الإقراض على أن تزيد القيمة الكلية للقرض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد الحالية المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، كما يجدر بإدارة البنك ألا تتغاضى عن مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها، بالإضافة إلى عوامل أخرى ممكن أن تؤثر على حجم القرض.

2. تشكيلة القروض:

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، تواجه العديد من استراتيجيات التنويع مثل التنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وتنويع حسب النشاط الاقتصادي أو حسب الضمان. ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض المدى الذي سيذهب إليه البنك في تنويع استثماراته.

[1] لوراتي إبراهيم، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، القروض البنكية وإجراءات منحها**، العدد 31(2)، أوت 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة ص203.

قد تحرم السياسة توجيه أموال البنك إلى أنشطة أو عملاء معينين أو قد تكتفي بوضع حد أقصى لحجم القروض الموجهة لمجالات معينه من النشاط، وفي دول العالم الثالث خاصة التي تتدخل فيها الدولة في النشاط الاقتصادي تحدد نسبة الموارد المالية الموجهة لقطاعات الاقتصاد المختلفة وفقا لمقتضيات التنمية الاقتصادية.

3. مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها النظر في طلبات الإقراض، بما يضمم عدم ضياع وقت الإدارة العليا في النظر إلى القروض الروتينية، وهذا ما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجه العميل إلى الأموال عاجلة، وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى القرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

4. شروط الإقراض:

ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في الحالات التي تفوق قيمتها(القرض) الحد الأقصى المنصوص عليه، والذي عادة ما يتمثل في نسبه مئوية معينه من رأس مال البنك.

5. متابعه القرض:

كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعه القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبة محتمله في السداد، ما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدره العميل على السداد.

6. ملفات القرض:

تنص سياسات الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الاقتراض والقوائم المالية عن السنة الحالية وعن سنوات سابقة، وأي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل وينبغي أن يتضمن الملف كذلك السجل التاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك بالإضافة إلى ملخص دوري عن موقف العميل وعلاقته مع البنك.

7. تكاليف القروض:

تتضمن سياسة القروض معلومات عن التكاليف التي يستعملها العميل سواء معدلات الفائدة أو الرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية فالهدف من هذه الحدود هو التقليل من المخاطر أو عدم السداد كما على البنك أن يحدد معدل الفائدة على القروض الذي يستخدمه.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية

تنشأ مخاطر الاقتراض عند منح الائتمان، وتتحقق عندما يتوقف المقترض عن سداد ديونه للبنك وتعد هذه المخاطر ذات الثقل الأكبر التي تواجهها البنوك وأكثرها تأثيرا على سلامة مراكزها المالي .

1. مفهوم مخاطر القروض

تعرف مخاطر القروض بأنها خطر أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم حيث يتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمبلغ المقرض .

كما يمكن تعريفه على أنه احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها. أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1] .

كما تعرف على أنها عدم التأكد من حتمية حصول على عوائد من هذا القرض أو القرض نفسه أو تحصيل أقساط القرض بشكل منتظم أو من جميع هذه الأمور مجتمعة [2] .

كذلك تعرف أيضا بأنها احتمال عدم قدره المقترض على تأدية أو دفع التزاماته المالية الموجودة في العقد اما جزئيا أو عدم القدرة على الدفع نهائيا أو عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد سواء لأصل قرض أو الفوائد مما يسبب خسائر مالية للمقرض ويمكن النظر لخطر القرض من زاويتين:

- خطر ما قبل التسديد: احتمال الخسارة الناتج عن التخلف عن الدفع خلال فترة العقد ويمكن أن يتواجد خلال فترات طويلة غالبا لسنوات بدءا من بداية القرض إلى غاية التسوية.

[1] أحلام بوعبدلي، **سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر، عمان الأردن، ص 107

[2] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر**، دار الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 36

- خطر التسوية: يظهر بسبب أن الدفع أو تبادل التدفقات النقدية لا تكون بصورة مباشرة إلى الطرف المقابل وإنما من خلال بنك أو عدة بنوك أخرى التي يمكن أن تتخلف عن الدفع في وقت التبادل.[1]

منه يمكننا القول إن مخاطر القروض هي المخاطر التي يتعرض لها البنك عند عدم قدرة المدين على سداد مستحقاته المالية بشكل كامل في الوقت المحدد.

2. أنواع مخاطر القروض

تتعرض المؤسسات المالية وخاصة البنوك للعديد من المخاطر المتعلقة بتقديم القروض للعملاء ومن اهم هذه المخاطر نذكر [2] :

1.2.المخاطر المهنية: وتترتب على عملية الإقراض وتؤثر في البنك الذي يمنحها نذكر منها

- **مخاطر العميل:**

وهي المخاطر المتعلقة بالمقترض وتتمثل في الاتي :

- مخاطر التوقف عن السداد: وهي أسوء أنواع المخاطر حيث يترتب عليها عدم سداد قيمة القرض وفوائده
- مخاطر تجميد القرض: وهي تعني منح قرض في ظروف رديئة مما ينتج عنها عدم سداد العميل للقرض الممنوح له لفترة طويلة.

- **مخاطر التحيز:**

وتتمثل في تهاون القائمين على عملية منح القرض في دراسة كل عملية بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة، أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح القروض .

- **مخاطر النشاط:**

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط سواء كان زراعيا أم صناعيا تجاريا أو خدميا.

---

[1] شرون رقية، **تحليل قياس خطر القروض**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد3،2012،ص 84

[2] علي عبدالله احمد شاهين، **بحث بعنوان مدخل عملي لقياس مخاطر البنوك التجارية في فلسطين**، دراسة تحليلية تطبيقية، غزة الجامعة الاسلامية، افريل2010،ص 14.13

2.2. **مخاطر نوعية عملية الاقتراض:** وهي مخاطر المتعلقة بنوعية الإقراض (قروض، حسابات جاريه مدينه، خصم أوراق ماليه السحب على المكشوف وغيرها).

- **مخاطر السوق:**

وهي المخاطر المتعلقة بمجالات السوق المنافسة: الركود، التضخم وتغيرات في اتجاهات المستهلكين .

- **مخاطر سياسة الإقراض:**

وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة سياسة الإقراض التي ينتجها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية وكذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد .

- **مخاطر الظروف العامة:**

وهي المخاطر الناجمة عن ظروف اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية.

وتعد هذه المخاطر متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض حيث يمكن أن تؤثر التغيرات في أحد العوامل على المخاطر الأخرى ومن اجل تجنب هذه المخاطر يجب على البنوك والمقترضين الالتزام بمعايير سليمة لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات المدروسة فيما يتعلق بتقديم واستلام القرض.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث قدمنا في المبحث الأول عموميات حول تعريف البنوك ومراحل نشأتها، كما تحدثنا عن أنواع البنوك الستة ووظائفها المختلفة، ولذلك حاولنا أن نتحدث في المبحث الثاني والثالث عن القروض نظرا لأهميتها في النشاط الاقتصادي، فقدمنا بذلك ماهية القروض وأهميتها ومختلف أنواعها، ووظائفها المتنوعة، كما قدمنا أيضا السياسات الرئيسية للإقراض وأهدافها وختمنا هذا الفصل بمخاطر القروض البنكية.

كما تم التوصل من خلال دراسة هذا الفصل أن للبنوك أهمية في اقتصاديات البلدان من خلال ما تقدمه من خدمات للمؤسسات، كما يمكننا القول أن التمويل البنكي يعد عصب الحياة الاقتصادية فلا يمكن إن يقام اقتصاد بدون تمويل وذلك لأهميته البالغة لغرض التوسع وإقامة الاستثمارات الجديدة في كل القطاعات

ومن بين القطاعات التي أصبحت تعتمد على التمويل البنكي في تمويل مشاريعها قطاع الفلاحة باعتباره من القطاعات المنتجة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي وخفض الواردات. وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

القطاع الفلاحي الجزائري وطرق تمويله

تمهيد:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة سياسات من أجل محاولة بناء قطاع فلاحي كفء يواكب العصر وجعله قاعدة للاقتصاد الوطني باعتباره الوتر الحساس، وهذا راجع لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية، وكقطاع يوظف نسبة عالية من الشباب، فلطالما آمنت الجزائر بأن هذا القطاع يمثلا العلاج الأنجح للقضاء على التبعية الاقتصادية، وبأنه قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات، ولهذا فقد تبنت الجزائر عدة مشاريع للنهوض بالقطاع، خصصت لها مبالغ مالية معتبرة.

واعتمدت الدولة على استثمارات التنمية وفقا لسياسات محددة ومدروسة تمس مختلف جوانبه وتعالج أهم المشاكل التي يعاني منها بداية من التسيير الذاتي والثورة الزراعية، ثم جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحة الذي كان له تأثير كبير على القطاع من خلال الإجراءات الداعمة له.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري من (2019/1962)
- المبحث الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الجزائر
- المبحث الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجه القطاع

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري من (2019/1962)

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا بسبب الحرب مع الاستعمار والسياسات التي كان ينفذها كسياسة الأرض المحروقة. وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها الثورة الزراعية ومرحلة تمويل القطاع العام والخاص.

شهد القطاع الفلاحي عدة إصلاحات وكان الهدف من كل تلك الإصلاحات هو إيجاد الإطار التنظيمي الأمثل للحصول على نتائج جيدة أو أفضل من السابق وهذا يعني الاستغلال الأمثل لكل الطاقات المتاحة.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية من(1999/1962)

يمكن التمييز بوضوح بين مرحلتين:

- مرحلة أولى تغطي الفترة من 1962-1982 مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية.
- المرحلة الثانية الممتدة عبر السنوات 1982-1999 والتي تزامنت مع تطبيق الإصلاح الزراعي.

1. المرحلة الأولى مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية 1962 -1982:

- **التسيير الذاتي:**

أخذ الاستقلال دلالة خاصة في الوسط الفلاحي والريفي، حيث احتل أجراء مزارع المعمرين منذ جويلية 1962 الأراضي الشاغرة إثر مغادرة الكولون لها، لاسيما في المناطق الغنية، وفرضوا شكلا مباشرا في التسيير (التسيير الذاتي). لقد قام القطاع العمومي باستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد عمومي (أي بمعدل أكثر من 1000 هكتار/مستفيد).

لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي 1961-1962 لأن الدولة الجديدة تدخلت في مراقبة القطاع. فأصبحت هذه التجربة ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الاستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية وهي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA).[1]

[1] مرزق سعد، زيان نورة، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة 2017/1980**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 03، الجزائر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021، ص38

كان القطاع العمومي (مزارع مسيرة ذاتيا، وتعاونيات فلاحية) يوفر في تلك الفترة 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، بينما تولى القطاع الفلاحي الخاص المشكل من أكثر من 600000 مستفيد زراعي من توفير الباقي.[1]

وأما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة من قبل السلطة السياسية، على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات واهتمامات من شأنها الحد من الفقر، وسوء التغذية. إلا أنه لم يعرف تغييرات معتبرة إلا عند الإعلان عن القانون المتضمن للثورة الزراعية.[2]

- **الثروة الزراعية:**

قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8نوفمبر1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها" وحددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض تتمثل في[3]:

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور.
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض.
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

كان هدف الثورة الزراعية هو القضاء على التباين والتوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وذلك بمنحهم الوسائل الضرورية ودعمهم بالقروض والمواشي اللازمة من خلال الصندوق الوطني للثورة الزراعية.

2. المرحلة الثانية الممتدة عبر السنوات (1982-1999) والتي تزامنت مع تطبيق الإصلاح الزراعي:

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنه 1983 تواصلت عمليه إعادة هيكله القطاع إلى غاية سنه 1987 أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسه التسيير. لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها

[1] جمال جعفري، لعجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، الجزائر، جامعة بشار، 2018، ص100

[2] مصطفى سهيلة، **التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمه لخمسين سنة من الاستقلال 2012/1962**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، ص 3

[3] مرزق سعد، زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 38

أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 18-83 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين [1]:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط .

بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، ممّا أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، كما أثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، وتراكم حجم المديونية بالإضافة إلى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، ممّا أصبح من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فتجسد ذلك من خلال تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية.بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.[2]

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من إعادة هيكلة القطاع الزراعي، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء وشق الطرق...إلخ، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية.

[1] زكريا جرفي، امنه سفيان، وسيلة السبتي، **دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2017/2010**، العدد 01، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، ص246

[2] عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 10.00 h ،2023/05/6/ (2002-1963) (openedition.org)

المطلب الثاني: مرحلة الاستقرار (2008/2000)

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن، وظلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث عملت الدولة مباشرة من خلال الصندوق الوطني على تدعيم الفلاحين وتقوم بتقديم قروض للضبط والتنمية الفلاحية بدون فائدة، كما تقدم إعانات للفلاحين وهذا في النشاطات التالية[1]:

- تطوير الإنتاج والإنتاجية في مختلف فروع القطاع.
- تحويل أنظمة الإنتاج وتكييفها.
- استصلاح الأراضي الزراعية بالاستعانة بدعم الدولة.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي :

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق).
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية .

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- التشغيل الريفي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:

[1] محمد لمين علون، حليمة عطية، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة "**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، بسكرة،2016، ص138

- إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكثيف الأنظمة الزراعية.
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.
- توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة إلى 14 في المائة.

وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري، كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- القرض الفلاحي التعاضدي.

هذا وقد استفاد القطاع الفلاحي من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إذّ قدر غلافه المالي بـ 89,55 مليار دينار جزائري، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)

الوحدة: 10^9دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.007	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: جمال جعفري، العجال عادلة مرجع سبق ذكره ص 106

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر هي بحوزة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي خلال هاته الفترة.

ولقد اشتمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على جملة من الأهداف أهمها:[1]

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة بهدف رفع الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي
- تكييف الفلاحة الجزائرية مع المتغيرات المناخية الحاصلة، خاصة الجفاف؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية؛ الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة وتثمينها التربة، المياه الإمكانيات المالية والبشرية...)؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه، وتوسيع عمليات استصلاح الأراضي؛
- توفير الشروط الملائمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية؛

المطلب الثالث: برامج إصلاحات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2019/2009)

1. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014/2009):

1.1. سياسة التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها اسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون وهذا من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية كتوصيلها بالكهرباء وتنويع الأنشطة الاقتصادية بها من خلال خلق مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركز أيضا على حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية وغير المادية.[2]

2.1. سياسة التجديد الفلاحي:

لقد أدت التطورات التي حصلت على القطاع الفلاحي، وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية سنه 2008 إلى تبني الحكومة الجزائرية سياسة جديد اتجاه القطاع الفلاحي من خلال تسطير سياسة جديدة تتوافق وطموحات هذا القطاع.

[1] صادق هادي، عمار عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد30 ، الجزائر، الجلفة،2018، ص284

[2] زكريا جرفي، امنه سفيان، وسيلة السبتي، مرجع سبق ذكره ص 248

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل في:[1]

- الركيزة الأولى: سعت إلى تحسين ظروف معيشة لسكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.
- أما الركيزة الثانية: فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تُعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، لذلك خُصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية.
- الركيزة الثالثة: تمثلت في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنه مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

ومن خلال هاته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014، وهذه الآفاق يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 2: برنامج التكثيف والعصرنة بين(2008/2004) وافق 2014

الوحدة: بالقنطار

الرقم	البرامج	متوسط الإنتاج السنوي(2008/2004)	الهدف عند 2014
01	الحبوب	34.3000,000	53.671,000
02	البقول الجافة	504.000	872,000
03	الحليب	1.900,000	3.240,000
04	البطاطس	20.000,000	33.626,000
05	زيت الزيتون	3.873,000	2.254,000

[1] سليمان بلعور، لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2014/2009في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مجلة، الجزائر، غرداية، 2018، ص318

06	لحوم حمراء	4.083,000	2.800,000
07	لحوم بيضاء	1.900,000	3.240,000
08	التمور	5000,00	8.895,000
09	البذور والفسائل	• إنشاء مخزون استراتيجي • تلبية 80% من الاحتياجات	
10	السقي	• تجهيز حوالي350 ألف هكتار لسقي الأراضي • تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

المصدر: جمال جعفري، العجال عادلة، مرجع سبق ذكره ص 108

3.1. استراتيجية تنفيذ سياسة التجديد الريفي والفلاحي في قالمة:

قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه ولاية قالمة خلال فتره (2013/2009)في إطار تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي بنحو 2.770.145 دج في حين أن المستهلك منه وصل إلى 1.213.918 دينار ما يمثل 44% فقط من المبلغ المعتمد. [1]

وفيما يخص العقار الفلاحي شهد تحويل عقد الانتفاع الدائم معمول به سابقا إلى عقد امتياز الخاص بأصحاب المستثمرات الفلاحية والجماعية والفردية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تقدما ملحوظا فمنذ انطلاق العملية سنة 2010 إلى نهاية سنة 2013 استقبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بولاية قالمة 5.485 ملف من أصل 5.791 كانت مستهدفة ما يمثل 95% من إجمالي الملفات المستهدفة والملاحظ من برنامج الدعم المخصص لتجديد الاقتصاد الفلاحي هو ضعف استهلاك مبلغ الدعم الذي لم يصل إلى النصف حوالي 40% فقط ويرجع ضعف نسب الاستهلاك إلى عدة أمور أهمها[2]:

[1] بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، الجزائر، بسكرة،2016، ص423

[2] بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص423

- مشكل الملكية العقارية والذي مازال يعاني منها الكثير من الفلاحين إذ لا يتمكنون من الحصول على مختلف أشكال الدعم الفلاحي بسبب عدم امتلاكهم لعقود ملكية.
- بيروقراطية الإدارة المحلية إضافة انه لا تزال القرارات مركزية إذ لا تراعي الاحتياجات الحقيقية للولايات دون دراسة دقيقة للقدرات الموجودة.

2. مخطط عمل الفلاحة (2019/2015):

يعتمد المخطط على ثلاثة ركائز أساسية: الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية، والصيد البحري وتربية الأحياء المائية، حيث نلاحظ غياب التنمية الريفية، من خلال هذه الركائز بعد أن كانت أحد محاوره في التجديد الريفي والشكل التالي يوضح الركائز الأساسية لمخطط عمل الفلاحة.

الشكل رقم 1: ركائز عمل مخطط الفلاحة خلال الفترة (2019/2015)

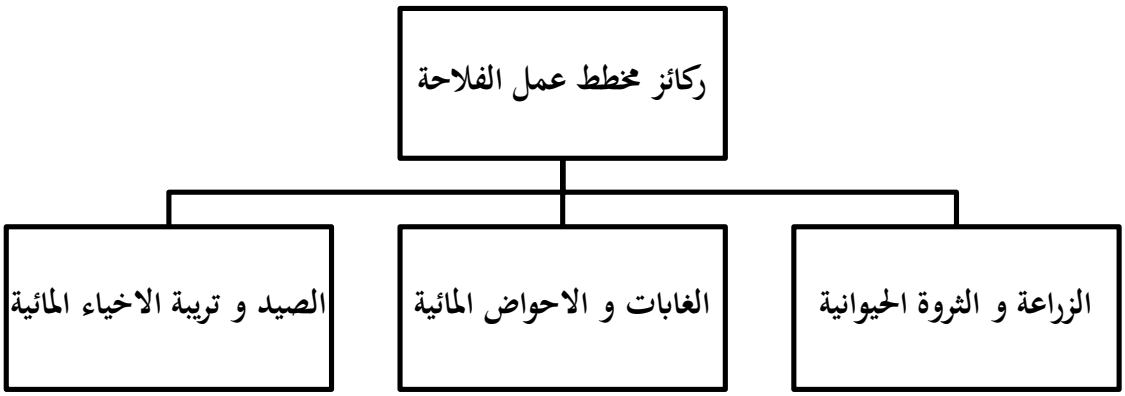

المصدر: جمال جعفري، العجال عادلة، مرجع سبق ذكره ص 108

1.2. الزراعة والثروة الحيوانية:

فيما يخص الزراعة والتربية الحيوانية تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال 11 شعبة (القمح الصلب واللين، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقول الجافة) حسب المناطق المتخصصة فيها .كما تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الإنتاج الفلاحي يلخص بعضها الجدول التالي:

جدول رقم 3: الإنتاج الفلاحي لسنة 2019

الوحدة: قنطار

الفرع	الزيادة المحققة سنة 2014/2009	الإنتاج المحقق سنة 2014	إنتاج سنة 2019	نسبة الزيادة
الحبوب	4.2%	343321780	70000000	104%
الحمضيات	/	10889000	13500000	24%
الزيتون	/	4765000	8000000	68%
الحليب	8.3%	1683000	4300000	155%
اللحوم الحمراء	12.5%	2387000	6300000	164%
اللحوم البيضاء	12.6%	2179000	5800000	166%
البطاطا	12.6%	20129000	68000000	238%
التمور	/	9344000	12500000	34%

المصدر: هاشمي الطيب، **مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2019/2015**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد05، الجزائر، سعيدة، 2021ص324

2.2. الغابات والأحواض المائية:

تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية.

3.2. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

تقوم على متابعة ودعم برنامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات زيادة وتطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

المبحث الثاني: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي الجزائر

بدأت الحكومة الجزائرية في إصلاح قطاع البنوك وتحرير الاقتصاد، وهو ما أدى إلى تحسين البيئة البنكية في الجزائر. وتزامن هذا التحول مع زيادة الطلب على التمويل الزراعي، حيث تم إنشاء بعض المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل الزراعة، مثل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والبنك الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: مراحل تطور التمويل البنكي في الجزائر

1. سياسة التمويل الفلاحي خلال فترة(1962-1966):

في بداية هذه المرحلة تولى الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمه تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غايه سنه 1963، أين تولت الخزينة مهمه تمويله وقد تطلب الوضع إنشاء هيئه لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فأنشئ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي(ONRA) في 18مارس 1963 الذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غايه 1964، حيث بلغ حجم قروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج ،أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من تهميش في عمليه التمويل، حيث أسندت مهمه تمويليه للشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض. [1]

2. سياسة التمويل الفلاحي خلال فترة (1966-1982):

في بداية هذه المرحلة اسند فيها التمويل القطاع الزراعي إلى البنك الوطني في الجزائر الذي يعتبر أول مؤسسة بنكية عمومية تأسست في الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي أوكلت لها تمويل قطاع الفلاحي، فأنشأت شبكه واسعه من الفروع والوكالات والمكاتب على المستوى الوطني حتى يستجيب لمتطلبات التمويل الفلاحة.

أما موارد البنك في تمويل الفلاحة فكانت تتشكل من ثلاثة مصادر: [2]

- موارده الخاصة لتمويل الاستغلال بالقروض الموسمية قصيره الأجل وتمويل الاستثمارات بالقروض متوسطة الأجل.
- موارد البنك الجزائري للتنمية لتجهيز هياكل الخدمات(الدواوين).

---

[1] بن سمينه دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولية حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خضر بسكرة،2006، ص5

[2] عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2011/ 2012، ص88.89

- موارد الخزينة العامة لتمويل الاستثمارات بالقروض طويله الأجل والملاحظة هو أن تكوين الرأسمالي للقطاع الزراعي يقع على عاتق الخزينة العامة للدولة من خلال تقديمها للقروض طويله الأجل والتحمل خسائر مزارع القطاع العام.

وتم تحديد سياسة البنك في تمويل القطاع الزراعي وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارتين الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري وقد ارتكزت الإجراءات التنفيذية لهذه السياسة على ثلاثة محاور هي:[1]

1.2. وضع مخطط تمويل الذي تم على خطوتين:

- **الخطوة الأولى:** اعتمادا على المخططات السنوية التي تحددها وزاره الفلاحة التي تعمل بها مصالحها على المستوى المحلي، تقوم المديريات الفلاحية على مستوى الولايات بالتشاور مع المزارع في وضع مخططات الزراعة التي تتضمن أنواع المزروعات والمساحة المزروعة.
- **الخطوة الثانية:** الاعتماد على مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع لكل عمليه وبناء على التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية يقوم البنك بتقديم الاحتياجات المالية لكل المزرعة ويضع مبلغا اقصى للقرض تحت التصرف المزرعة على وكاله البنك التابعة لها.

2.2. ضمان تدفق المالي:

مجرد تحديث التمويل وإقراره، يصبح البنك ملزما بتامين الاحتياجات المالية للمزرعة التي تقوم بتسديد نفقات الاستغلال منها، وفقا مخطط التمويل المتفق عليه.

3.2. التسديد التلقائي:

يتم تسديد القرض من دون تدخل المزرعة المعنية، بحيث تحول الإيرادات المزرعة الناتج من بيع منتجاتها مباشره إلى البنك الوطني الذي يقوم بخصم مبالغ القروض والعملات ويسجل باقي في رصيد المزرعة.

3. سياسة التمويل الفلاحي خلال فترة (1982-1986):

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة إضافة إلى التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتنظيم المزارع الاشتراكية، أتبعت بعملية إعادة هيكلة المؤسسات المالية في بداية الثمانينات وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولي

[1] عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص89

مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1982 والذي اتبع سياسة جديدة في التمويل وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات[1].

المطلب الثاني: أنواع القروض الفلاحية

تقوم البنوك التجارية بتمويل القطاع الفلاحي عن طريق منح القروض، ومن اهم هذه القروض نذكر:

1. القروض الفلاحية الموجهة والمباشرة

1.1. القرض الرفيق

- **مفهوم القرض الرفيق:**

هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة موجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي، منظمين على شكل تعاونيات، أو مجمعات اقتصادية. [2]

هو منتوج بنكي طرحته الحكومة في أوت 2008 وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي لنفس السنة. القرض الرفيق هو قرض يمنح من طرف البنوك التي لديها اتفاقية مع وزاره الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وجاء هذا القرض لتوسيع منح القروض وخلق قنوات تمويل جديدة للمستثمرين على اختلاف نشاطاتهم وممارستهم. [3]

يمكننا القول إن القرض الرفيق هو قرض فلاحي مدعوم من طرف الدولة يمنح للفلاحين بصفة عامة لمساعدتهم في استغلال أراضيهم الفلاحية خلال الموسم يتميز هذا القرض بعدة خصائص منها عدم وجود فوائد وانه موجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي أو منظمين على شكل تعاونيات أو مجموعات اقتصادية.

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص07

[2] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية http://badrbanquz.dz , 27/04/2023,11.30h

[3] غرزي سليمة، **دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد2، 2020، ص330

➢ **خصائص القرض الرفيق:**

تتمثل خصائص قرض الرفيق فيما يلي: [1]

- هو قرض لمدة سنتين.
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.
- أي مستفيد من القرض الرفيق يسدد ما بين ستة و24 شهرا يستفيد دفع جميع فوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض أخر بنفس الصيغة للفترة التالية.
- أي مستفيد من قرض الرفيق لا يسدد في مدة سنتين يفقد حق تسديد الفائدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض أخر.

➢ **المجالات التي يغطيها القرض الرفيق:**

- **قرض الرفيق الموسمي:**

وهو تمويل البنك لنشاط موسمي لاحد زبائنه بحيث يشمل هذا النشاط الموسمي:

- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية.
- عمليات زراعية.
- حملة الحصاد والدرس
- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية "بذور، شتلات، أسمدة وغيرها"
- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك"SYRPALAC".

- **القرض الرفيق الفيدرالي:**

وهو قرض موجه للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

تمويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطا، تصنيع العجائن، تغليف وتصدير، التمور، إنتاج الزيتون المائدة والزيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج منتجات محلية، إنشاء وحدة الثروة

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madr.gov.dz, 27/04/2023,11.30h

الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن، تسويق المنتجات الزراعي وتخزينها وتعبئتها أو تثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

2.1. قرض التحدي:

➢ مفهوم قرض التحدي:

وهو قرض استثماري يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتطوير الأراضي الفلاحية الموجودة سواء مملوكة للأفراد الخواص أو الأملاك الخاصة التابعة للدولة، وتفرض عليه فائدة مدعمة جزئيا يمنح الأشخاص الطبيعية معنوية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكفل الحكومة بتسديد الفوائد كليا نيابة عن العملاء لمدة خمس سنوات الأولى ويسدد الفلاح 1% للفوائد من السنة السادسة إلى السابعة و3% من السنة الثامنة إلى السنة التاسعة وبعدها يرفع الدعم نهائيا ويتحمل الفلاح كامل أعباء القرض. [1]

وهو عبارة عن قرض استثمار مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة أو المستثمرات قائمة على أراضي زراعية غير مستغلة التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة.[2]

➢ خصائص قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو اقل (تتحمل الوزارة الفائدة).
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة والسابعة.
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد السنة الثامنة والسنة التاسعة.
- إذا كان المشروع أكثر من 10 سنوات يتحمل مستفيد أعباء الفوائد كاملة[3].

➢ أهداف قرض التحدي:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات.
- تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة.
- التمويل غير المباشرة عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية.

---

[1] عاني يمينة، **اثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، الجزائر، العدد2، 2020، ص55

[2] الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التمية الريفية http://badrbanque.dz, 28/04/2023, 9.56h

[3] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madr.gov.dz, 28/04/2023, 6h10.3

2. التمويل الغير المباشر عبر وكالات وصناديق الدعم الوطنية:

1.2. القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

➢ **تعريف قرض ANGEM:**

هي القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدمات داخل القطاع مع فتح المجال لصغار الفلاحين للاستثمار وكذلك توسيع عملهم هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية يتم تخصيص هذا القرض لتمويل جميع المشاريع التابعة للقطاع الفلاحي بما في ذلك الصناعات الفلاحية يوجه إلى كل شاب أكثر من 18 سنة. [1]

➢ **خصائص قرضANGEM:**

يمنح الجهاز صيغتين من التمويل: [2]

الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة-مقاول)

هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100،000 دج. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط ما. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة -بنك -مقاول)

هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70 ٪
- سلفة الوكالة بدون فوائد29 ٪
- 1 ٪ مساهمة شخصية.

[1] زاوي بومدين، **التمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2015/2016، ص198

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة https://www.angem.dz, 28/04/2023, 13.45h

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة الإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

2.2. القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني البطالة CNAC:

➢ **تعريف قرضCNAC:**

هو قرض استثماري طويل الأجل يتم توجيهه من اجل تمويل المؤسسات المصغرة النشطة في القطاع الفلاحي، يخصص هذا النوع من قروض إلى الشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة[1]

➢ **خصائص قرضCNAC:**

- يُقدر المبلغ الأقصى للاستثمار بعشرة(10) ملايين دينارا جزائريا.
- نمط التمويل ثلاثي الأطراف يتم حسب مستويين إثنين هما: [2]

المستوى الأول:

- حد استثماري تُساوي قيمته أو تقل عن خمسة(05) ملايين دينارا جزائري.
- مساهمة شخصية ب 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 29 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

المستوى الثاني:

- حد استثماري تزيد قيمته عن خمسة(05) ملايين دينارا جزائريا وتقل أو تعادل عشرة(10) ملايين دينارا جزائريا.
- مساهمة شخصية ب 2% من المبلغ الإجمالي للاستثمار
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 28 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص200

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة http://www.cnac.dz, 28/04/2023, 15.20h

- مبلغ القروض البنكية تُمثل 70% من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية
- أما فيما يخص مدة القرض ومعدل الفائدة والضمانات فهي مثل قرض (ANGEM)

3.2. القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

➢ **تعريف قرض ANSEJ:**

هو قرض طويل الأجل موجه لتمويل عدة مشاريع منها المشاريع الفلاحية في إطار مخطط تشغيل الشباب. يمنح القرض للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو الجهة المتعاقدة، بشرط أن يقوم بتعيين منصبي شغل في مشروعه. [1]

➢ **خصائص قرض ANSEJ:**

- القيمة المادية القصوى لتمويل المشروع يمكن أن تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري.
- قيمة القرض لا يمكن أن تكون في كل الحالات أكثر من 70 % من قيمة المشروع.
- مبلغ القرض لا يتم تعويضه إلا ب 28 % و29 %.
- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع تكون ما بين 1 % و2%.
- قيمة المساهمة الشخصية لصاحب المشروع محددة حسب ما يلي: [2]

المستوى الأول: 1% إذا كانت قيمة القرض أقل أو تساوي خمسة (05) مليون دينار.

المستوى الثاني: 2% إذا كانت قيمة القرض أقل أكثر من خمسة (05) مليون دينار جزائري وتساوي عشرة (10) مليون دينار جزائري.

- مدة تسديد القرض تتراوح ما بين ثمانية (08) إلى ثلاثة (03) سنوات.

[1] خالد خليفة، **صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادية، الجزائر، الوادي، العدد01، 2018، ص43

[2] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية https://www.bdl.dz/arabe/ANSEJ, 29/04/2023, 09.20h

المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الفلاحي في الجزائر

يستفيد الفلاح من الدعم الفلاحي عن طريق مختلف الصناديق المتخصصة هذا إلى جانب التعاونيات والبنوك التي لها دور كبير في عملية التمويل القطاع الفلاحي. حيث تنقسم مؤسسات التمويل الفلاحي إلى نوعين وهما:

1. المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:

عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق أهداف عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات وغيرها.

تكون هذه القروض في أشكل مثل: الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، من بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CRMA يعتبر هذا الصندوق شركه مدنية معتمد بمرسوم لوزارة الاقتصاد بتاريخ 1964/ 04/ 27 مقرها في 24 شارع" فيكتور هيجو" الجزائر العاصمة.[1]

2. المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

من اهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

1.2. البنك الوطني الجزائري B.N.A :

أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 178-66 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي للقطاع الاشتراكي والزراعي وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:[2]

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967
- مكتب معسكر للخصم.

وتتمثل وظائف البنك الوطني فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص قروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية.

[1] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص91

[2] لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 16

- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982 حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- منح القروض للقطاعين الصناعيين خاص العام.
- تمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى لمساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.
- تمويل الجماعات المحلية.

2.2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

هو بنك تجاري مكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، كذلك الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة وهو بنك تنمية) يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت، أو منح القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل مع أو بدون ضمانات قصد:[1]

- تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية.
- مساعدة المسئولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها:
  - تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
  - تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
  - تمويل أنشطة وهياكل صناعة التقليدية والحرف الريفية.

3.2. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:

بموجب قانون السنة المالية 2000يدعم الاستثمارات، في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. أن المساعدات المالية التي يقدمها هذا الصندوق تتراوح ما بين 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار وهذا حسب طبيعة العمليات وتعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.[2]

وتتمثل موارد هذا الصندوق في:

[1] Slimane badrani, L'agriculture algérienne depuis, 1966, Alger, P209

[2] عمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004، ص82

- تخصيصات ميزانية للدولة.
- الموارد الشبه الجبائية.
- الهبات والوصاية.
- كل الموارد الأخرى والمساهمات
- والإعانات المحددة عن طريق
- التشريع.

4.2. الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية C.N.M.A:

تم إنشاء الصندوق فلاحي منذ 1972 وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998 كشركة مدينة ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين. [1]

5.2. الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.E.M.A:

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي[2] انبثق من تجمع أنشئ عام 1972 وكان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم إذا فهو وسيلة للحماية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل مهمة هذا الصندوق فيما يلي:

- **القروض قصيرة المدى:** وتسمى بقروض الموسم الفلاحي ومداها اقل من سنة.
- **القروض متوسطة الأجل:** هي قروض تتمثل في اقتناء عتاد لتهيئة الأرض والآلات وآلات السقي ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.
- **القروض طويلة الأجل:** قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة

[1] حريتي عائشة، **نظام التمويل الفلاحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد2، 2020، ص436

[2] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص 93

المبحث الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية والمشاكل التي تواجه القطاع

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم القطاعات التي تحظى باهتمام الدولة الجزائرية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتوفير المواد الغذائية الضرورية إلا انه يعاني من الكثير من المشاكل لذلك لابد من التشجيع للاهتمام بهذا القطاع خاصة وأن الجزائر لديها المقومات للنهوض به.

المطلب الأول: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

1. مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي:

سنتطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في تأمين الغذاء بالجزائر من خلال أهم المحاصيل والمنتجات الفلاحية التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 4: الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) خلال الفترة (2017/2000)

البيان	2009/2000	2017/2010	نسبة الزيادة %
الحبوب	32.6	41.2	26%
المحاصيل الصناعية	200	500	136%
الخضراوات	516.3	624.7	+121%
الحمضيات	61.3	116.85	91%
التمور	48.25	87.75	82%
الزيتون	27.65	55.15	99%
الماشية	24.5	33.6	37%
اللحوم الحمراء	3	4.7	55%
اللحوم البيضاء	2	3.7	109%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع وزارة الفلاحة

يشكل استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية في الجزائر السبب الرئيسي في انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الأساسية.[1]

2. مساهمات القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة:

يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر على امتصاص البطالة، من خلال المناصب الدائمة طيلة السنة والمناصب المؤقتة في أوقات جني المحاصيل وهذا بصفة مباشرة وتبقى عملية تسويق المنتوج وبيعه أيضا توفر بصفة غير مباشرة مناصب عمل للتجار والناقلين على حد سواء بالإضافة إلى فرص العمل التي قد تتوفر عند الاستثمار في الصناعة الغذائية[2]

والجدول الموالي يبين تطور نسبة العمالة الفلاحية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020

جدول رقم 5: اليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2020/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	24%	26%	26%	27%	27%	27%	27%	27%	26%	13%
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	12%	11%	9%	11%	9%	9%	8%	10%	10%	10%

المصدر: نجوى جديوي، لطيفة بهلول، تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد2، الجزائر، تبسة، 2022، ص108

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن تطور نسبة العمالة في القطاع الفلاحي شهدت تذبذب خاصة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016، حيث وصلت أدنى مستوى لها (8%)، وذلك راجع لعدة عوامل

[1] هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 331

[2] عمارة البشير، **الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، العدد02، الجزائر، أفلو، 2021، ص27

أبرزها النزوح الريفي من أجل البحث عن حياة أفضل في المدينة، لترتفع مجددا خلال الفترة الموالية لتصل لنسبة(10%)، بسبب اهتمام السلطات المعنية بالقطاع الفلاحي خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما أن القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من البطالة الموسمية، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة.

3. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعد القطاع الفلاحي ركيزة أساسية يعتمد عليها من اجل رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم 6: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019/2000

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليار دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	346.2	8.39
2001	412.1	9.74
2002	417.2	9.22
2003	515.3	9.81
2004	580.5	9.44
2005	581.6	7.69
2006	641.3	7.54
2007	708.1	7.57
2008	727.4	6.5
2009	931.3	9.34
2010	1015.3	8.46

2011	1183.2	8.11
2012	1421.7	8.77
2013	1640.0	9.85
2014	1772.2	10.28
2015	1935.1	11.57
2016	2140.3	12.22
2017	2219.1	11.94
2018	2426.9	11.97

المصدر: طالبي وداد، **دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر،2020، ص567

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة بعدة عوامل منها الطبيعية والمناخية، ففي سنة 2008 سجلت انخفاض رهيب قدره(6.5%)حيث تعد هذه السنة هي الأقل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018 ،ليرتفع مجددا خلال الفترة الموالية ليصل إلى أعلى نسبة له خلال سنة 2016 قدرت ب (12.22%) بفضل الصدمة البترولية لسنة 2014 وتوجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد معتمدة أساسا على القطاع الفلاحي وتبقى هاته النسبة قابلة للارتفاع إذا تعززت الجهود وتم و ضع استراتيجية للتوجه نحو تصدير المنتجات الفلاحية.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي

رغم كل الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل التي سنوجزها فيما يلي[1]:

1. عراقيل طبيعية:

ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة والتي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا ونوعيا لهذين الموردين وهو ما انعكس سلبا علا الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرتها الإنتاجية والتي يمكن حصرها في عناصر الموالية:

- مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية.
- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية
- مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة.
- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية.

2. مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من الكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة.

[1] بوجحطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الوقع و المأمول**، مجلة المشكاة في الاقتصاد و التنمية و القانون، العدد5،الجزائر، المدية، 2020،ص30

3. ضعف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية:

تعتبر الأسمدة والمبيدات الحشرية الفلاحية من أهم مقومات المردودية الفلاحية العالية، وهذا خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية للتربة والنبات ومن الحشرات أو الأعشاب الضارة. يعبر معدل استخدامها إلى حد ما عن مدى وعي وكفاءة الفلاحين من جهة وعن درجة تطور العملية الفلاحية من جهة ثانية.

4. ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي:

إن الدول لا تستطيع تحقيق التنمية بمجهوداتها لوحدها، فالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي يلعب دورا هاما في دفعها في مختلف القطاعات على رأسها القطاع الفلاحي، بحيث يمكن من توفير الوسائل البشرية المالية والمادية والتقنيات المتطورة، ما ينعكس بشكل إيجابي على توفير فرص العمل، تحسين مداخيل الفلاحين ورفع المردودية الفلاحية بشكل كبير بالنسبة للجزائر تفيد معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بضعف مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة له خلال الفترة2017/2000 ب1342 مشروع بقيمة إجمالية 260.75 مليار دج، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة.

5. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية:

و نعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العلمية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى البطالة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا ويعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة وإلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية و الدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، كما يعاني عمال الزراعة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساسا في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصا في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض، إضافة إلى صغر الحيازات وتبعثرها.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي[1]، وهذا عبر مجموعة من التدابير التي نرى أنها قد تساعد على معالجة أهم الاختلالات والنقائص ذات الصلة بالقطاع، وذلك كما يلي:[2]

- تهيئة الظروف التشريعية والقانونية والمؤسساتية التي تضمن تدعيم وتشجيع واستقطاب الاستثمار الفلاحي المحلي والأجنبي، والعمل على توجيهه نحو الفروع ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي الوطني، كإنتاج الحبوب والحليب واللحوم.
- ترقية وتطوير فروع الصناعات الغذائية، بهدف زيادة الطلب على المنتوجات الفلاحية، وهو ما من شأنه تشجيع على زيادة إنتاجهم، وما لذلك كله من دور هام في تعزيز الاندماج القطاعي بين الفلاحة والصناعة.
- تشجيع الاستثمار في قطاع المدخلات الأولية لقطاع الفلاحة، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات، مع مراعاة جانب الأسعار بالنسبة لهذه السلع والمواد، حيث عادة ما تكون أسعارها مرتفعة جدا تعيق عملية توسيع استعمالها في النشاط الزراعي.
- الاهتمام بفروع الصناعة المحلية للتجهيزات الفلاحية والعمل على تطويرها لتلبي مختلف متطلبات القطاع الفلاحي من هذه التجهيزات، وحمايتها أمام المنافسة الأجنبية.
- الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة والمرتبطة بالقطاع الفلاحي، سواء الفلاحين المباشرين، أو المؤطرين والتقنيين والإداريين، وكذا تطوير وتفعيل دور مراكز البحث والمعاهد المتخصصة ذات الصلة بالقطاع.
- جعل برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي وتستجيب لمتطلباته، وذلك يخلق فروع متخصصة وذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي، مع العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.
- وضع استراتيجية وطنية للري الفلاحي وشبكات السدود، من أجل توسيع المساحات الزراعية المروية، لما لذلك من أثر على زيادة الإنتاج وتحسين مردودية النشاط الزراعي.

[1] بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 34

[2] صادق هادي، عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص298

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة الاستعمارية إلى غاية فترة الألفينيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج واقتسام الناتج بين الأفراد، ثم ظهرت مرحلة إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، ثم تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات أجل النهوض بهذا القطاع، وتحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات، أما التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي فقد توصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنكي، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض.

كما تطرقنا أيضا إلى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي والمشاكل والحلول واستنتجنا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي عرف نمو في سنوات الأخيرة، بينما معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لمنح قرض الرفيق وقرض التحدي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وادي الزناتي-

تمهيد:

تكملة للجانب النظري من هذا العمل الذي تناولنا فيه دور البنوك في تمويل القطاع الفلاحي سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم التوصل اليه نظريا على ما هو موجود في الواقع.

ومن خلال التربص الميداني الذي قمنا به على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة واد الزناتي. سنحاول بذلك تقديم لمحة شاملة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك عن اهم القروض التي يمنحها لدعم القطاع الفلاحي، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

بعد جمع المعلومات اللازمة استطعنا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: بطاقة تقديمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المبحث الثاني: صيغ التمويل المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية في تقديم قرض التحدي

المبحث الأول: بطاقة تقديمية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تنتشر فروعه على مستوى التراب الوطني، تقدم هذه الفروع المتمثلة في الوكالات مختلف الخدمات التي يحتاجها الفلاحين، من خلال منحهم القروض ومختلف التسهيلات التي قدمتها الدولة لهم، كما يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض وأساليب أخرى.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ضمن البنوك المعترف بها دوليا ويتمثل نشاطه في تمويل مختلف القطاعات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو هيئة عمومية اقتصادية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا بالاستقلال في التسيير، وهو بنك تجاري مثله مثل البنوك التجارية الأخرى، يمول مختلف القطاعات الاقتصادية، هو أيضا صاحب أكبر شبكة بنكبة في الجزائر مقارنة مع الهيئات الأخرى. تأسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي الصناعي الري الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

رأسماله قدر ب 2.200.000.000 دينار جزائري مقسمة إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دينار جزائري للسهم، وهو مسؤول عن تزويد الشركات الاقتصادية العامة بالمشورة والمساعدة في استخدام وإدارة وسائل الدفع المتاحة لها، وذلك فيما يتعلق بالسرية المصرفية.

فبموجب القانون 90/10 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والائتمان، أصبح البنك، شخصا اعتباريا يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، وعمليات منح الاعتمادات، فضلاً عن الوسائل المتاحة للعملاء. منذ عام 1999 زاد رأس مال شركة بدر لتصل إلى الحد الأدنى البالغ 33.000.000.000 دينار جزائري مقسمة إلى 3300 سهم بقيمة 1.000.000 دينار جزائري للسهم، ثم وصل رأسماله في أواخر سنة 1999 إلى 54.000.000.000 دينار جزائري ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك استراتيجية شاملة

من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بما يفوق 300 وكالة ومديرية فرعية.

من بين المديريات الوكالات التي أنشأها البنك المديرية الفرعية لولاية قالمة، تأسست في مارس 1982 وهي تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة وتحمل رقم 821، وتصم ولايتي قالمة وسوق أهراس كما تضم 10 وكالات أخرى هي:

- وكالة قالمة وتضم خمسة وكالات وهي:

وكالة قالمة 821، وكالة عين مخلوف 816، وكالة واد الزناتي 819، وكالة بوشقوف 820، وكالة هيليوبوليس 827.

- وكالة سوق أهراس وتنقسم إلى خمسة وكالات وهي:

وكالة سدراتة 818، وكالة مداوروش 824، وكالة تاورة 825، وكالة سوق أهراس 817، وكالة سوق أهراس، 822.

2. تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية تميز التطور الذي شهده البنك وهي كالتالي:

➢ المرحلة الأولى من 1982 إلى 1990:

تمكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال هذه السنوات الثماني، من ترسيخ وجوده في العالم الريفي، من خلال فتح العديد من الفروع في المجالات الزراعي اكتسبت سمعة وخبرة معينة في تمويل صناعة الأغذية والصناعة الميكانيكية الزراعية. وكان هذا التخصص جزءا من سياق الاقتصاد المخطط، حيث كان لكل بنك عام محاله الخاص الذي يتدخل فيه.

➢ المرحلة الثانية من 1991 إلى 1999:

بموجب القانون 90/10 الخاص بالنقد والقرض، والذي ألغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل، وفي إطار الاقتصاد الموجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية قاعدة نشاطاته، ليشمل قطاعات أخرى من وسع النشاط، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع بقائه شريكاً متميزاً للقطاع الزراعي، وعلى الصعيد التقني، كانت هذه المرحلة هي مرحلة إدخال تقنيات الحاسوب عمر مختلف وكالات البنك.

- 1991: تنفيذ نظام "سويفت" لتنفيذ عمليات التجارة الدولية؛
- 1992: تنفيذ برنامج "SYBU"، بوحداته المختلفة لمعالجة المعاملات المصرفية (إدارة القروض، إدارة النقد إدارة الاستثمار التشاور عن بعد الحسابات العملاء). حوسبة جميع عمليات التجارة
- الخارجية، تتم معالجة فتح الاعتمادات المستندية في غضون 24 ساعة كحد أقصى. استحداث
- دليل جديد للحسابات على مستوى الفرع
- 1993: استكمال حوسبة جميع العمليات المصرفية على مستوى الشبكة؛
- 1994: التكليف ببطاقة الدفع والسحب عير بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- 1996: إدخال المعالجة عن بعد (معالجة وتنفيذ المعاملات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي)؛
- 1998 : تشغيل بطاقة السحب بين البنوك (CIB).

➢ **المرحلة الثالثة من 2000 إلى يومنا هذا:**

تتميز المرحلة الحالية بالمشاركة الضرورية للبنوك العامة في إنعاش الاستثمارات الإنتاجية وموائمة أنشطتها ومستوى خدماتها مع مبادئ اقتصاد السوق. فيما يتعلق بالتدخل في تمويل الاقتصاد، زاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل كبير من حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص (جميع الفروع مجتمعة) مع زيادة مساعدته للقطاع الزراعي وشبه الزراعي.

من أجل التوافق مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة وتلبية توقعات العملاء، تفذ البنك برنامج عمل مدته خمس سنوات، مع التركيز بشكل خاص على تحديثه، وتحسين الخدمات، وكذلك المحاسبة والدمج المالي وقد حقق هذا البرنامج حتى الآن الإنجازات التالية:

- 2000: إنشاء تشخيص شامل لنقاط القوة والضعف في البنك ووضع خطة للارتقاء بالمؤسسة فيما يتعلق بالمعايير الدولية. إضافة إلى تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم حزمة برامج SYBU كخادم عميل.
- 2001: التوحيد المحاسبي والمالي، وإصلاح وتقصير إجراءات معالجة الملفات الائتمانية وتوجيهها والمعاقبة عليها. تختلف المواعيد النهائية بين 20 و90 يوما، سواء كان ملف استغلال أو استثمار أو حتى مستوى عقوبته (وكالة فرع إدارة عامة). كذلك تحقيق مفهوم "المساعدة البنكية" مع "الخدمات القابلة للتخصيص" (وكالة عميروش الشراقة، إلخ). استحداث دليل جديد للحسابات على مستوى المحاسبة المركزي، وتعميم شبكة MEGA PAC من خلال وكالاته وهياكله المركزية.

- 2002: تعميم معيار "موازنة البنك" مع "الخدمة الشخصية" على الفروع الرئيسية للتراب الوطني.
- 2005: تطبيق مفهوم البنك الإلكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابه، إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير والذي يمول سلع عقارية أو أوراق مالية.
- 2006: إصدار بطاقة Carte Badr de retraite C التي عممت على وكالات البنك في بداية جوان 2006.
- 2007: فتح البنك شبابيكه الخاصة وتم تعميمها على مستوى جميع وكالته.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة وكالات على مستوى كل ولاية وكل وكالة تنشط في دائرة معينة من الولاية.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وادي الزناتي)

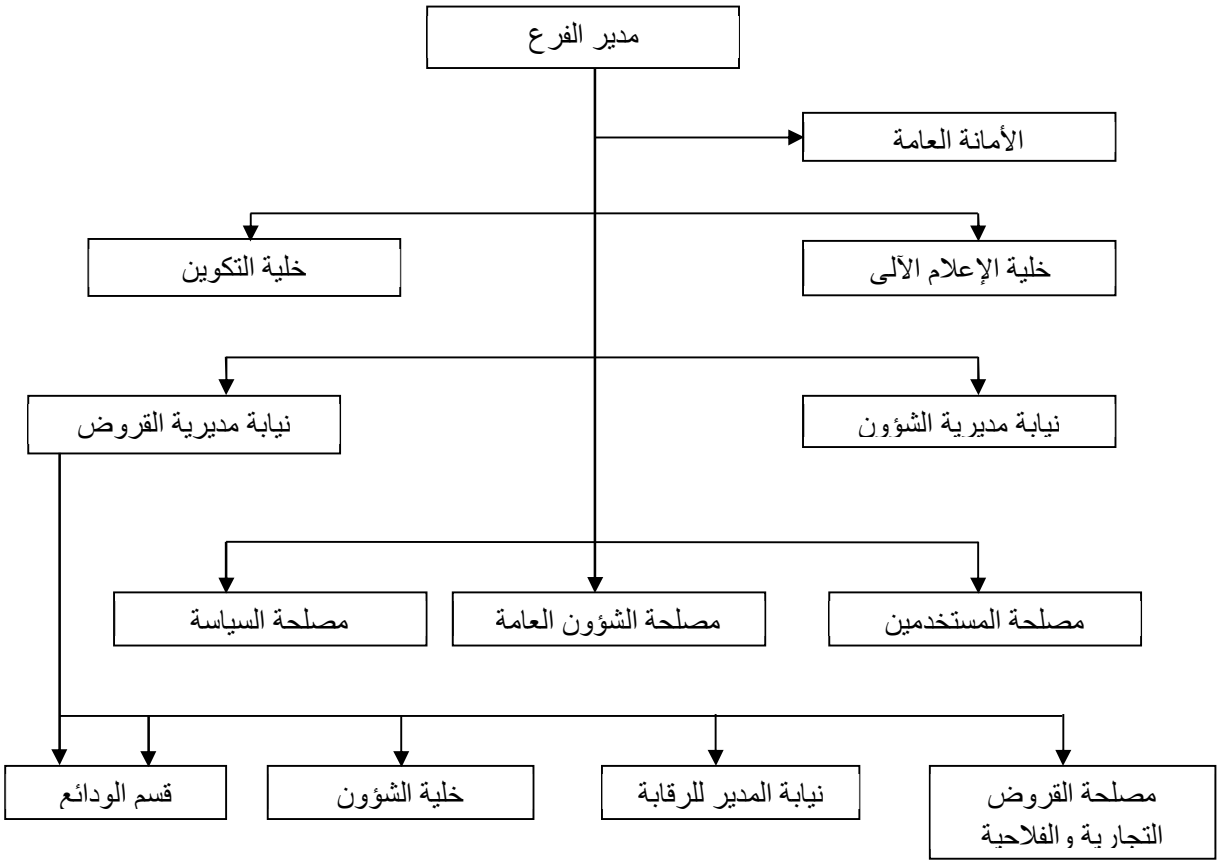

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: الأهداف التي تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية، جعل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاعبا كبيرا على الجانب الديناميكي، وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أجر المسؤولون على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية. وأمام كل هذه الأوضاع وجب على عليهم إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة، للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار سنة 2000، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، ولهذا أصبح بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة كالأجهزة والأنظمة المعلوماتية، حيث بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفصل الأعمال التالية:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المبحث الثاني: صيغ التمويل المتوفرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتوفر صيغ مختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في القروض المتنوعة والصيرفة الإسلامية ولكن كلها تتميز بأنها لا تعطى إلا بضمانات مختلفة وشروط عديدة للحفاظ على مال البنك من الضياع.

المطلب الأول: القروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هناك قروض عديدة يقدمها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل قرض وميزاته حسب احتياج كل مؤسسة والسمة المشتركة بينهم أنهم كلهم يقدمون بضمادات معينة.

1. الإيجار المالي (Le Leasing):

هو عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية ومعدات السقي المصنعة محليا، والتي تتدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار وهو قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة. ومن شروطه:

- يمكن أن يصل القرض إلى 100% من تكلفة المعدات المراد اقتنائها.
- مدته 10 سنوات بالنسبة لآلات الحصاد والدرس و05 سنوات بالنسبة لباقي المعدات.
- يبلغ معدل الفائدة المطبق 9.7% باحتساب كامل الرسوم (5.7% على عاتق الزبون و4% دعم).

2. قرض الرفيق:

هو قرض دخل حيز ا التنفيذ في 01 أوت 2008 وهو قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100 مخصص لتمويل الفلاحين المربيين الخواص منهم التعاونيات ووحدات الخدمات الفلاحية. ومن شروطه:

- المبلغ محدد.
- مدته سنة واحدة قابلة للتمديد ستة أشهر في حالة الظروف القاهرة.
- الفائدة 5.5% على عاتق وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أي أن الزبون لا يتحمل معدل الفائدة.

3. قرض الاستغلال:

هو عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت لتمويل نشاط الاستغلال وتحذف لتغطية الأصول المتداولة وهي قروض مخصصة لتمويل مدتها من بضعة أيام إلى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة.

4. قرض التحدي:

هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة، أو مستثمرات قائمة على أراضي زراعية مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك الدولة الخاصة ومن شروطه:

- معدل الفائدة 0% خلال 5 سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10 إلى 20 من تكلفة المشروع.
- مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 100.000.000 دج.
- فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و15 سنة.

5. قرض التحدي الفدرالي:

هو عبارة عن قرض استثماري، مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح للمتعاملين (متعاملي التحويل، التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية).

ومن شروطه:

- معدل الفائدة 0% خلال 5 سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 10% إلى 20% من تكلفة المشروع.
- مبلغ القرض من 1.000.000 دج إلى غاية 200.000.000 دج.
- فترة السداد تتراوح بين 03 سنوات و15 سنة.

المطلب الثاني: حجم قرضا التحدي والرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وادي زناتي- خلال الفترة (2014-2018)

جدول رقم 7: حجم القروض الممنوحة (الرفيق والتحدي) من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –واد زناتي- خلال الفترة (2017/2022)

الوحدة: دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قرض التحدي	4480000	48035484	0	0	0	5577530
قرض الرفيق	664161000	463129000	703281000	747929000	856137000	1190855000
المجموع	668641000	511164484	703281000	747929000	856137000	1196432530

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك انظر الملحق رقم (02، 03)

الشكل رقم 3: حجم القروض الممنوحة (قرض الرفيق و قرض التحدي) من طرف وكالة وادي الزناتي خلال الفترة 2017/2022

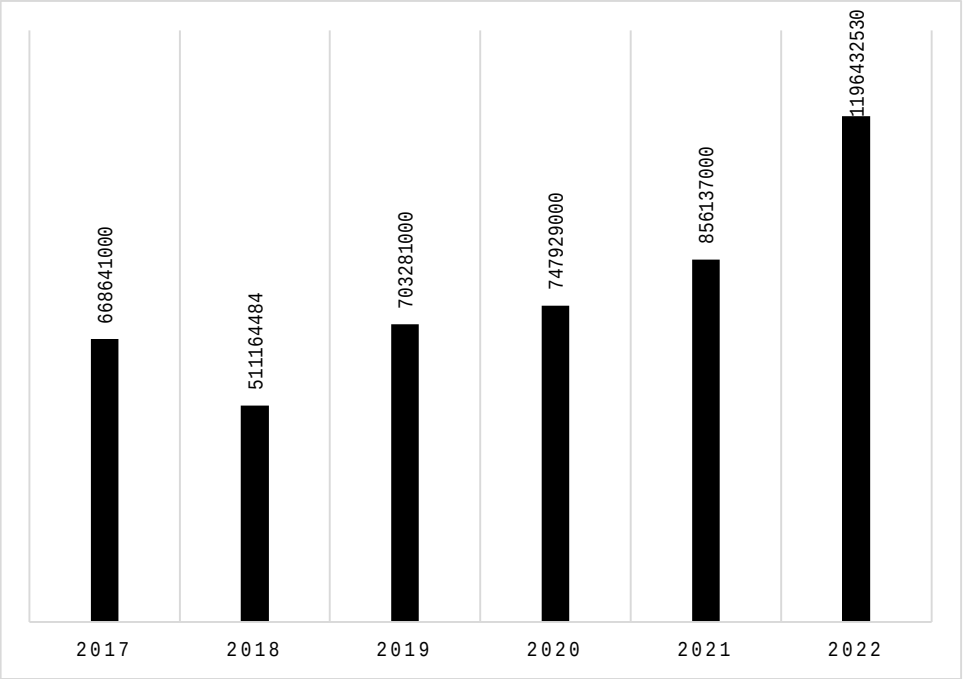

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أن حجم القروض في تزايد مستمر وهذا راجع إلى التسهيلات الكبيرة التي يمنحها البنك في منح القروض وهذا لمحاولة النهوض بالقطاع الزراعي، باستثناء سنة 2018 التي شهدت تراجع في حجم القروض الممنوحة وخاصة قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل دورة نشاط الاستغلال، وهذا راجع إلى الجفاف الذي عاشه الشرق الجزائري خلال تلك السنة.

سجلت اعلى قيمة سنة 2022 وهذا راجع إلى الإقبال المتواصل للفلاحين على القروض خاصة قرض الرفيق الذي يمول النشاطات الزراعية.

المطلب الثالث: عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وادي الزناتي-

خلال الفترة 2017-2022

جدول رقم 8: عدد القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وادي الزناتي خلال الفترة 2017-2022

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
قرض التحدي	1	5	0	0	0	1	7
قرض الرفيق	525	527	540	550	564	555	3261

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك انظر الملحق رقم (02، 03)

الشكل رقم 4: نسبة توزيع القروض الفلاحية بين قرض التحدي و قرض الرفيق

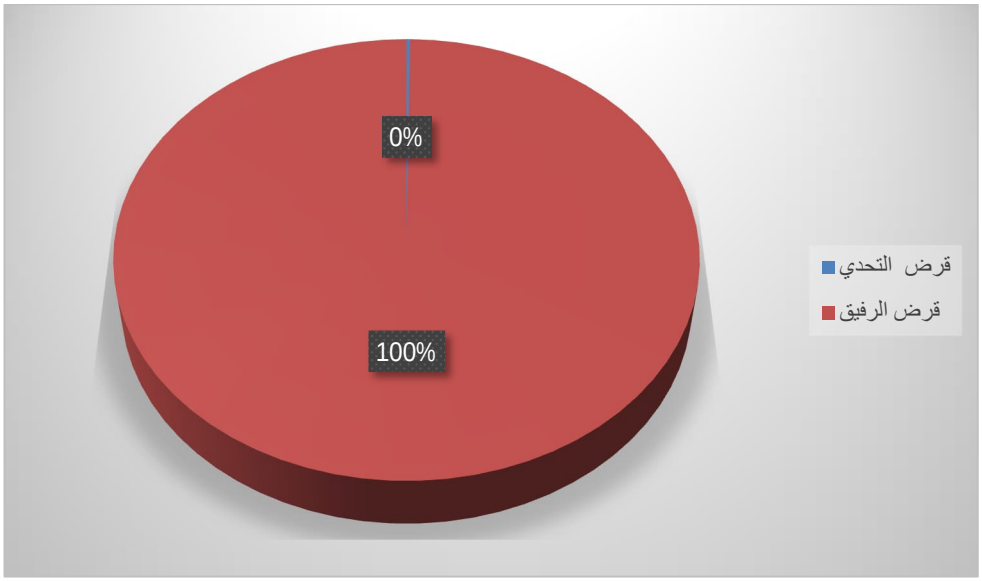

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 08

من خلال ما نلاحظه من الجدول والدائرة النسبية يمكننا القول بأن قرض الرفيق يتفوق على قرض التحدي من حيث عدد القروض الممنوحة، حيث بلغ عدد القروض خلال 2022/2017 3261 مستفيد من قرض الرفيق بنسبة 99.79% بينما بلغت حصت قرض التحدي 7 مستفيدين فقط بنسبة 0.21 %وهذا يرجع إلى كون قرض الرفيق موجه لتمويل الزراعات الاستراتيجية (حبوب، بقول جافة...) التي يقوم الفلاحون

بممارستها كثيرا حيث تعتبر النشاط الرئيسي لهم، كما أن شروط الاستفادة من قرض الرفيق بسيطة جدا مقارنة بقرض التحدي.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية في تقديم قرض التحدي

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل القطاع الفلاحي عن طريق منح مجموعة من القروض ومن أبرزها قرض التحدي وقرض الرفيق الذين قمنا بإجراء الدراسة عليهما.

المطلب الأول: تقديم ملف طلب قرض التحدي

1. بطاقة تقنية حول قرض التحدي:

- نسبة الفوائد 0% خلال الخمس سنوات الأولى.
- المساهمة الشخصية في المشروع بين 10% و20% من قيمة المشروع الكلية وهي من بين شروط الاستفادة من قرض التحدي.
- قيمة قرض التحدي تتراوح بين 100 مليون سنتيم و10 مليار سنتيم كحد أقصى.
- مدة إرجاع القرض بين 3 إلى 15 سنة.

2. تفصيل الفوائد:

- خلال الخمس سنوات الأولى 0%.
- خلال السنة السادسة والسابعة 1%.
- خلال السنة الثامنة والتاسعة 3%.
- من السنة العاشرة إلى أل 15 يتكفل صاحب المشروع بدفع كل نسبة الفائدة.

3. المؤهلون لشروط الاستفادة من قرض التحدي:

- شخص طبيعي أو معنوي حاصل على دفتر شروط من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- مالكي أراضي فلاحية خاصة غير مستغلة.

- الحاصلين على عقد امتياز في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات خاصة بتربية الحيوانات في أراضي تابعة لأملاك الدولة.
- مؤسسة اقتصادية للإنتاج الفلاحي، لتثمين، تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحية والغذائية.
- مزرعة نموذجيةFerme Pilote .
- فلاحين حاصلين على حق الانتفاع في مشروع تشجير.
- التعاونيات الفلاحية.

4. النشاطات المخول لهم للحصول على قرض التحدي:

- خدمة وتهيئة وحماية التربة في مستثمراتكم.
- تطوير وتحديث الري الفلاحي الخاص بكم.
- اقتناء وسائل الإنتاج.
- إنشاء مستودعات لتخزين، تحويل، توضيب وتثمين المنتوجات الفلاحية والغذائية.
- حماية وتطوير التراث الوراثي للحيوان أو النبات.

5. مكونات الملف اللازم للحصول على قرض التحدي:

➢ **الأشخاص الطبيعيين:**

- الفواتير الشكلية.
- الوضعية الجبائية.
- رخصة البناء (في حالة وجوده).
- عقد الملكية أو عقد الامتياز.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- رخصة حفر البئر من مديرية الموارد المائية.

- الاعتماد الصحي إن لزم الأمر.
- رخصة الاستغلال البيئية في حالة مشروع تربية الحيوانات والدواجن.

➢ **الأشخاص المعنويون:**

نفس الملف بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بالإضافة إلى:

- حصيلة النشاط لآخر 3 سنوات.
- نسخة من القانون الأساسي.
- نسخة من الاعتماد بالنسبة للتعاونيات.
- نسخة من السجل التجاري.

المطلب الثاني: دراسة طلب قرض التحدي

1. أهداف المشروع قيد الدراسة

يهدف المشروع إلى إنشاء نشاطين متناسقين ومتكاملين، وهما التكنولوجيا الزراعية وزراعة هكتار واحد من الحمضيات و136هكتار من الحبوب في بلدية الركنية. كما يهدف أيضا إلى المساهمة في تعزيز التوظيف وتعزيز الإنتاج الزراعي في المنطقة والمساهمة في إعادة استغلال الحيز الزراعي والريفي، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي.

2. موقع المزرعة:

- البلدية: ركنية.
- الدائرة: حمام دباغ.
- الولاية: قالمة.

➢ الإحداثيات الجغرافية:

- خط العرض: 36°32'36 شمالًا.
- خط الطول: 7°12'26 شرقًا.
- الارتفاع: 260 مترًا.

تقع المزرعة على بعد حوالي 2 كيلومتر غرب الطريق الولائي رقم 122 الذي يربط بلدية ركنية بالطريق الوطني رقم 20.

3. الاستثمارات المطلوبة للمشروع:

تتمثل الاستثمارات الضرورية لإنشاء هذا المشروع فيما يلي:

- **زراعة المحاصيل الحبوب:** زراعة 136 هكتارًا من المحاصيل الشتوية.
- **زراعة الحمضيات:** إنشاء بستان حمضيات بمساحة هكتار واحد.
- **آلات زراعية:** تعتبر التجهيزات الميكانيكية في الزراعة ضرورية في أيامنا هذه لزيادة الإنتاجية والربحية في الأراضي الزراعية، لذلك يخطط صاحب المشروع لشراء آلة حصاد من نوعCLAAS Dominator ، حيث تحتوي على صندوق لتخزين الحبوب وقمرة قيادة مكيفة وناقل حركة ميكانيكي. تبلغ قوة هذا الحصادة 136 حصانا. تقوم الحصادة بجمع الحبوب والدرس في نفس الوقت، والأجزاء الرئيسية لهذا الجهاز الزراعي هي نظام القطع، وأجهزة الدرس، وآلية تنظيف الحبوب، وآلية تخزين الحبوب، ونظام معالجة القش.
- **بناء حوض:** من الخرسانة بسعة 100 متر مكعب، وسيستخدم لري بستان الحمضيات الجديد.

4. المنتجات المتوقعة من المشروع:

➢ **الإنتاج النباتي:**

- إنتاج الحبوب (القمح الصلب): بناء على متوسط عائد 30 قنطارًا للهكتار، سيقدر الحصاد المتوقع بحوالي 4080 قنطار سنويا (على مساحة 136 هكتارًا).
- إنتاج الأعلاف (بالات القش): نظرا لأن الهكتار الواحد من الحبوب يعطي في المتوسط 300 بالة قش سيقدر عدد بالات القش ب 40800 بالة سنويا (على مساحة 136 هكتار)

➢ **الحمضيات:**

عمومًا، تبدأ الأشجار في إعطاء الثمار بين السنة الثالثة والسنة الخامسة من الزراعة وتستغرق الأشجار بين 8 و10 سنوات للوصول إلى أقصى إنتاج لها.

➢ **منتجات أخرى:**

زراعة الحبوب هي النشاط الرئيسي لهذا المشروع، ومع ذلك يخطط صاحب المشروع لزراعة 5 هكتارات من البطاطس (200 قنطار / هكتار)، و2 هكتارات من الطماطم الصناعية (500 قنطار / هكتار)، و17 هكتار من الحمص (10 قنطار / هكتار)، و7 هكتارات من الفول الجاف (12 قنطار / هكتار).

5. التقييم المالي للمشروع:

تعتبر الخطوة الأخيرة قبل أن نحسم في قرار مشروعنا هي الدراسة المالية. ستساعدنا هذه الدراسة في معرفة ما إذا كان نشاطنا سيوفر لنا أرباحًا كافية لتغطية نفقات التشغيل وتلك النفقات المتعلقة بالاستثمار

➢ **الاستثمارات:**

يتم إنشاء استثمار المشروع وفقا للفواتير الأولية للموردين المختلفين:

- اقتناء حصادة CLAASبمبلغ 13.133.250,00دج.
- اقتناء مكبس سلكي بمبلغ 1.099.753,20دج.
- زراعة هكتار واحد من الحمضيات بمبلغ 188.750,00دج.
- الري الزراعي: إنشاء حوض 100 م 3 بمبلغ 945.009,00دج.
- تكثيف ومضاعفة بذور الحبوب الشتوية على مساحة 136 هكتار 49.740.00 دينار / هكتار (تمويل ذاتي أو قرضRFIG).
- 05 هكتار مزروعة بطاطا بمبلغ 380.000,00دج/ هكتار (تمويل ذاتي).
- زراعة 02 هكتار من الطماطم الصناعية بمبلغ 303.000,00دج / هكتار (تمويل ذاتي).
- زراعة 17 هكتاراً من الحمص 51.600,00 دينار / هكتار (تمويل ذاتي).
- زراعة 07 هكتار من الفاصوليا الجافة 54.400,00دينار/ هكتار (تمويل ذاتي).

➢ **إيرادات المشروع:**

الإيرادات المتوقعة هي المبيعات الناتجة من العملية الإنتاجية للمزرعة خلال السنة. وتستند إلى بيع إنتاج القمح الصلب، وبالات القش، والخدمات الأخرى (تأجير المعدات).

➢ **إنتاج القمح وبالات القش:**

سيحصل صاحب المزرعة على 4500دج مقابل القنطار الواحد من القمح و200دج مقابل بالة القش والجدولين رقم 7و8 يوضحان ذلك

جدول رقم 9: مبيعات القمح خلال خمس سنوات

السنوات	الكمية المتوقعة في سنة (قنطار)	سعر بيع الوحدة (دج)	رقم الأعمال المتوقع(دج)
السنة الأولى	4080	4500	18.360.000,00
السنة الثانية	4080	4500	18.360.000,00
السنة الثالثة	4080	4500	18.360.000,00
السنة الرابعة	4080	4500	18.360.000,00
السنة الخامسة	4080	4500	18.360.000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

جدول رقم 10: مبيعات بالات القش خلال خمس سنوات

السنوات	الكمية المتوقعة في سنة (بالة)	سعر بيع الوحدة (دج)	رقم الأعمال المتوقع (دج)
السنة الأولى	40800	200	8.160.000,00
السنة الثانية	40800	200	8.160.000,00
السنة الثالثة	40800	200	8.160.000,00
السنة الرابعة	40800	200	8.160.000,00
السنة الخامسة	40800	200	8.160.000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك

➢ **تقديم الخدمات:**

بالإضافة إلى النشاطات الأخرى، يخطط المستثمر لتأجير معداته للمزارعين، مما سيعطي عائدا قدره 4.920.000,00دج سنويا على مدار 05 سنوات والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 11: الخدمات المقدمة من طرف المستثمر

تقديم خدمات	عدد ساعات العمل	سعر الساعة الواحدة	المجموع
الحصاد + الدرس	480	4000	1.920.000,00
الحرث+	500x6	1000	3.000.000,00
المجموع			4.920.000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك

- **عائدات المزارع الأخرى:**

أما عائدات المزارع الأخرى فهي عائدات المنتجات الزراعية المختلفة، ولا سيما إنتاج البطاطس والطماطم الصناعية والحمص والفاصوليا الجافة.

- **حساب مبلغ القرض:**

- اقتناء حصادة CLAASبمبلغ..... 13.133.250,00دج.
- اقتناء مكبس سلكي بمبلغ..... 1.099.753,20دج.
- زراعة هكتار واحد من الحمضيات بمبلغ..... 188.750,00دج.
- الري الزراعي: إنشاء حوض 100 م 3 بمبلغ..... 945.009,00دج.
- التكلفة الإجمالية.....15.366.762,00 دج.

التمويل يكون على النحو التالي:

- المساهمة الشخصية:3.073.352,44 أي 20٪ من مبلغ المشروع.
- مساهمة البنك: 12.293.409,76 أي 80٪ من قيمة المشروع.

- **الضمانات:**

- الرهن العقاري على الأرض
- رهن المعدات الممنوحة من طرف البنك

- رهن المعدات التي يمتلكها الفلاح

➢ **خلق فرص العمل:** 08 وظيفة دائمة و20 موسمية.

➢ **رقم الأعمال المتوقع على مدى 5 سنوات:** 42.383.785,00دج

6. التركيبة المالية:

➢ **توزيعات القرض:**

الجدول التالي يوضح توزيعات القرض والمساهمة الشخصية للفلاح في القرض الممنوح:

جدول رقم 12: توزيعات القرض حسب البند المتفق عليه

البيان	مبلغ الاستثمار (دج)	مساهمة البنك (دج)	مساهمة المستثمر (دج)
حصادة من نوع class	13 133 250.00	10 506 600.00	2 626 650.00
المكبس السلكي	1 099 753.20	879 802.56	219 950.64
زراعة هكتار من الحمضيات	188 750.00	151 000.00	37 750.00
الحوض	945 009.00	756 007.20	189 001.80
المجموع	15 366 762.20	12 293 409.76	3 073 352.44
		80.00%	20.00%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك

➢ **جدول إهلاك القرض:**

يقوم البنك بإنشاء جدول إهلاك القرض حتى يستفيد الفلاح من ميزة عدم سداد الفوائد في الخمس سنوات الأولى والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 13: جدول إهلاك القرض

مبلغ القرض	12 293 409.76				
فترة القرض	5				
معدل الفائدة	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
السنوات	1	2	3	4	5
الأقساط	2 458 682	2 458 682	2 458 682	2 458 682	2 458 682
القسط المتبقي	12 293 410	9 834 728	7 376 045	4 917 364	2 458 682
فوائد بنكية	0	0	0	0	0
فوائد بنكية إضافية	0	0	0	0	0
فوائد مدفوعة	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: تقديم ملف طلب قرض الرفيق

يقدم هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع الفلاحية قصيرة الأجل

1. بطاقة تقنية حول القرض:

- **المجالات التي يغطيها القرض:**

- اقتناء المدخلات الفلاحية اللازمة لنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور والشتائل، الأسمدة، مواد الصحة النباتية).
- اقتناء الأغذية للماشية (كل الأصناف) والمنتجات الأدوية البيطرية.
- تعمير أو إعادة تعمير الإسطبلات ومنشآت تربية الحيوانات الصغيرة وحظائر الغنم.

- تعمير أو إعادة تعمير الخلايا النحل.
- إنجاز أشغال زراعية، الحرث والبذر والحصاد والدرس.
- اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية.

➢ **ملف قرض الرفيق:**

- طلب خطي.
- عقد الملكية أو عقد الامتياز أو الإيجار.
- بطاقة الفلاح /المربي الصادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة أو السجل التجاري لمتعاملين الاقتصادية.
- الوضع الضريبي.
- الفاتورة الأولية.
- عقد تامين شامل لكل الأخطار.
- شهادة عدم الدين.

2. تقديم القرض المراد الحصول عليه:

يتضمن هذا القرض المراد الحصول عليه تمويل نشاط دورة الاستغلال للفلاح (ح.م) وذلك من اجل الحصول على البذور، الأدوية والأسمدة اللازمة لتمويل نشاطه.

3. مبلغ القرض:

جدول رقم 14: يوضح مبلغ القرض المقدر بـ:7844000دج:

النوع	الكمية (قنطار)	المبلغ الاجمالي(دج)
القمح الصلب	78	631800
القمح اللين	30	198000
الشعير	5.5	25630
فوسفات	141.5	3891250
أزوت	141.5	1966850
مبيدات الأعشاب	70.67	565360
مبيدات الفطريات	70.67	565360
المجموع	537.84	7844250

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

تمثل المساهمة الشخصية 00% من قيمة القرض و100% مساهمة البنك المتمثلة في قرض الرفيق حيث بلغت قيمته 7844250دج.

- فترة استغلال القرض هي 9 أشهر ويتم استرداده خلال الثلاث الأشهر الأخيرة من السنة (الملحق رقم).
- الضمانات تتمثل في توقيع على سندات لأمر بقيمة القرض.

خلاصة الفصل:

بعد التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوادي الزناتي وبعد اطلاعنا على الخدمات الحالية التي يقدمها البنك، ومن خلال المعلومات التي أعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض للفلاحين على مستوى هذا البنك، حيث أن الفلاح الطالب للقرض يقدم للبنك ملفا كاملا يطلب فيه الحصول على القرض، ويقوم البنك بدراسة شاملة الجوانب تستوفي كل العناصر (وثائق مقدمة، وجداول مالية وميزانيات تقديرية، إضافة إلى زيارات ميدانية).

والبنك من خلال دراسة ملف طلب القرض من طرف الفلاح المعني يعتمد على عنصرين هامين هما:

دراسة الوثائق، وتقييم الضمانات المقدمة من طرف الفلاح، حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول الملف يعتمد أساسا على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة، فكلما كانت النتائج المتحصل عليها إيجابية كلما تضاعف احتمال قبول الطلب، وهو ما تم فعلا في هذه الحالة.

الخاتمـــــــــــة

خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الاساسية التي تقوم عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، لكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

لقد عرف القطاع الفلاحي كثيرا من التغيرات في بنيته الهيكلية، وأوّل تجربة هي التسيير الذاتي التي جاء تلقائيا بعد الاستقلال ، ثم تليها الثورة الزراعية و كانت بعدها مرحلة اعادة تنظيم المستثمرة الفلاحية في منتصف الثمانينات، و لأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الاصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي الذي اتسم في الاول بمركزية شديدة و تعقد اجراءاتها من طرف الخزينة و كذا الشركات الفلاحية الاحتياطية و الديوان الوطني لإصلاح الزراعي و البنك الوطني الجزائري الى غاية انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية يضاف الى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

1. كي يكون القرض ذا فعالية يجب ان يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي الى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
2. تم تطبيق عدة إصلاحات من طرف الدولة على القطاع الفلاحي للنهوض بهذا القطاع حيث أصبح يحتل المركز الثالث في مجمل القطاعات. وهذا ما يثبت صحة الفرضية
3. بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضا بكل أنواعها من بينها:

- ✓ قرض التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل استثماراته الطويلة ومتوسطة المدى.
- ✓ قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاط الاستغلال.
- ✓ القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.
- ✓ القرض المدعم تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- ✓ القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

نتائج الدراسة:

1. عدم قدرة الفلاح في التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنوك، لهذا لا يوجد اقبال عليها.
2. يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر، وذلك من اجل التقليل من اخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ اجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي تقوم بها البنوك غير كافية للحماية من المخاطر.
3. ان واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيمه، وتحويله الى قطاع رئيسي واعطاه الأولوية.
4. ان البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو الى الإطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعده على التنمية السريعة والمتوازنة اضافة لافتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم.
5. الاصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.
6. يعد التمويل البنكي الية من اليات تمويل القطاع الفلاحي.
7. تعد مشاكل التمويل عنصرا جوهريا في اعاقة عملية تطوير القطاع الفلاحي حيث لا زال التمويل الفلاحي محاطا بمجموعة من العوائق.

التوصيات:

1. ضرورة اقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
2. ضرورة توفير التمويل اللازم للفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع واعطائهم الاولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم اهمال هذه الملفات.
3. التخفيف من تكاليف واجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من اجل تسهيل وتسريع. معاملات الحصول على القروض الزراعية.
4. تحسين تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنوك من اجل تسهيل وصولها للفلاحين.
5. توجيه وتكوين اطارات مؤهلة بالقطاع الفلاحي.
6. على البنك ان يولي اهتمام كبير للمشاريع المنتجة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني.

افاق الدراسة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الالمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- مساهمة القروض الفلاحية في تسويق وتطوير المنتجات الفلاحية وتصديرها.
- إثر الاستثمارات الفلاحية على التنمية الاقتصادية.

وفي الاخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا ان يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع الاقتصادية، ونرجو ان نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمنا فنعتذر على كل تقصير ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فيه.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحلام بو عبدلي، **سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
2. أحلام بوعبدلي، **سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها**، دار الجنان للنشر، عمان الأردن.
3. احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،2002.
4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
5. إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر،2005.
6. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر**، دار الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
7. تهاني محمود محمد الزعبي، **تطوير نموذج لاحتساب كيفية رأس مال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنه بازل**، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجه الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، تخصص المحاسبة والتمويل، غزه، 2008.
8. حسن احمد عبد الرحمان، **البنوك**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2011.
9. حسين بالعجوز، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، المصرية للنشر، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2019.
10. حمد احمد الأفندية، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.
11. خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك والسوق المالي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، طبعة الأولى، 2018.
12. رشاد العصار ورياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010.
13. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان بيروت، الطبعة الأولى،2003.

14. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.

15. شريف القاضي، **الائتمان المصرفي**، دار الكاتب العربي،the writer opération ، الإسكندرية مصر، 2019.

16. طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

17. طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر.

18. عاطف جابر طه؛ **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

19. عبد الفضيل محمد أحمد، **عمليات البنوك**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر،2010.

20. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

21. عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،2008.

22. لعشب محفوظ، **الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

23. محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

24. محمد حسين الوادي، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

25. محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار معتز، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

26. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

27. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

28. محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

29. محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

30. ناضم محمد الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية دار الكتب والطباعة جامعة الموصل، العراق، 1995.

31. يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المصدر القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2012.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Slimane badrani, L'agriculture algérienne depuis, 1966, Alger

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. زاوي بومدين، **التمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2015/2016.
2. عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2011/ 2012.
3. علي عبد الله احمد شاهين، **بحث بعنوان مدخل عملي لقياس مخاطر البنوك التجارية في فلسطين**، دراسة تحليلية تطبيقية، غزة الجامعة الإسلامية، افريل2010.
4. عمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2004.
5. معوش إيمان، بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

المجلات:

1. بن سمينه دلال، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الدولية حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خضر بسكرة،2006.
2. بوجحطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الوقع والمأمول**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد5، الجزائر، المدية، 2020.
3. بوعزيز ناصر، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، الجزائر، بسكرة،2016.
4. جمال جعفري، لعجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، الجزائر، جامعة بشار، 2018.

5. حريتي عائشة، **نظام التمويل الفلاحي في الجزائر**، المجلة الجزائرية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد2، 2020.

6. خالد بوشارب، فاتح لقوقي، **سياسات الإصلاح المصرفي وإجراءات منح القروض البنكية في الجزائر**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 3، افريل2020.

7. خالد خليفة، **صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر**، مجلة المنهل الاقتصادية، الجزائر، الوادي، العدد01، 2018.

8. رابح زرقاني، **أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

9. زكريا جرفي، امنه سفيان، وسيلة السبتي، **دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2017/2010**، العدد 01، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.

10. سليمان بلعور، لخميسي الواعر، **دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2014/2009في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري**، مجلة، الجزائر، غرداية، 2018.

11. شرون رقية، **تحليل قياس خطر القروض**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، 2012.

12. صادق هادي، عمار عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد30، الجزائر، الجلفة،2018.

13. طالبي وداد، **دور القطاع الفلاحي في تقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر،2020.

14. عاني يمينة، **إثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، الجزائر، العدد2، 2020.

15. عمارة البشير، **الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، العدد02، الجزائر، أفلو، 2021.

16. عمر بسعود، **الفلاحة في الجزائر**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية،2023/05/6

17. غرزي سليمة، **دور القرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد2، 2020.

18. لوراتي إبراهيم، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، القروض البنكية وإجراءات منحها**، العدد 31(2)، أوت 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

19. محمد لمين علون، حليمة عطية، **قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة "**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، بسكرة،2016.

20. مرزق سعد، زيان نورة، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة 2017/1980**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 03، الجزائر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2021.

21. مصطفى سهيلة، **التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمه لخمسين سنة من الاستقلال 2012/1962**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015.

22. نجوى جديوي، لطيفة بهلول، **تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد2، الجزائر، تبسة، 2022.

23. هاشمي الطيب، **مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2019/2015**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد05، الجزائر، سعيدة.

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل1990، القانون 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، المادة 114.

المواقع الإلكترونية:

1. عمر بســـعود، الفلاحة في الجزائر، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) (openedition.org)
2. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية http://badrbanquz.dz
3. الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية http://madr.gov.dz
4. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة https://www.angem.dz
5. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة http://www.cnac.dz
6. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية https://www.bdl.dz/arabe/ANSEJ

قائمـــــة الملاحق

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعـــة 8 مـــاي 1945 قـــالمـــة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

قســـم علـــوم التسيـــير

الرقم: ..1.0...ق ع ت.ك.ع.ا.ت ع.ت.ج ق/2023
قالمة في : ..13/05/19.....

إلـى السيـد: ..مدير مستشفى الحاكم..
.....والتسمية الرسمية..

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسيـــير نشهـــد بـــأن:

الطالـــب(ة): ..شاشور محمد امين.....

الطالـــب(ة): ..بن دحمان فتح الله مريم.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيـير سنة (أولـى)/(ثانيـة) ماستر ،فرع : (علـوم التسيـير)/(علـوم ماليـة)

تخصص : ..ماليـة المؤسسـة.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكم .

موضوع الزيـارة:...دور البنوك في تمويل القطاع الخاص.....

.....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

ولكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

رئيـــس القســـم

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مساعد رئيس قسم علوم التسيير
إمضاء

MIHOUB Hocine
Directeur d'Agence

ملحق رقم 01

ETAT DE FINANCEMENT DE LA CREALICULTURE PAR CAMPAGNE

N°	CAMPAGNE	Nbr Dos	MONTANT ACCORDE	MONTANT UTILISE	MONTANT REMBOURSE	TAUX DE REMB	MONTANT PROROGE	IMPAYE
1	2008-2009	114	100 604 578,30	69 606 398,53	66 797 637,89	95,96	-	2 808 760,64
2	2009-2010	216	171 514 393,25	120 080 801,47	119 481 677,06	99,50	-	599 124,41
3	2010-2011	257	267 371 930,25	177 711 558,90	175 556 194,06	98,79	-	2 155 364,84
4	2011-2012	325	370 600 773,45	250 609 236,96	247 796 782,61	98,88	-	2 812 454,35
5	2012-2013	663	501 483 000,00	375 883 750,73	329 983 767,11	87,79	45 899 983,62	-
6	2013-2014	704	601 075 000,00	372 490 989,14	-	-	-	-
7	2014-2015	784	670 639 800,00	455 199 315,45				
8	2015-2016	723	604 531 000,00	476 512 965,57				
9	2016-2017	587	460 000 000,00	367 967 060,26				
10	2017-2018	525	664 161 000,00	344 883 746,71				
11	2018-2019	527	463 129 000,00	361 503 331,00				
12	2019-2020	540	703 281 000,00	406 390 982,40				
13	2020-2021	550	747 929 000,00	427 982 479,53				
14	2021-2022	564	856 137 000,00	443 970 836,06				
15	2022-2023	555	1 190 855 000,00	415 449 767,45				
			8 313 312 475,25	5 066 243 220,16	939 616 058,73	18,55	45 899 983,62	8 375 704,24

ملحق رقم 02

GRE GUELMA 024
ALE OUED ZENATI 819

Crédit ETTAHADi

N°	Bénéficiaire	I-D Client	Gere de Crédit	Type de Prêt	DATE AUT-1	MONTANT FINANCER	MONTANT Débloqué	MONTANT REMB	Montant RESTANT DÛ	STATUT DU CONTRAT
1	HADDOUCHE ATHMANE	004714676	CLT ETTAHADI BONIFIE	0202	24/03/2015	2 987 940,00	2 987 940,00	1 991 959,98	995 980,02	NORM
2	BECHIRI SALEM	004831591	CLT ETTAHADI BONIFIE	0202	24/03/2015	6 400 000,00	5 838 816,67	63 692,46	5 775 124,21	CCOM
3	TORKI SALAH	001131245	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	29/08/2016	7 560 792,69	3 603 200,00	720 640,00	2 882 560,00	CCOM
4	SARL WISAL EL AMEL	004882021	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	30/04/2018	7 914 000,00	7 145 108,15	0,00	7 145 108,15	CCOM
5	KHAN FATIMA ZOHRA	001369668	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	26/04/2018	3 612 443,00	3 612 443,00	1 032 126,58	2 580 316,42	NORM
6	TORKI SALAH	001131245	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	29/08/2016	3 957 800,00	497 998,80	99 599,76	398 399,04	CCOM
7	SARL WISAL EL AMEL	004882021	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	30/04/2018	861 934,40	861 634,40	115 551,16	746 083,24	CCOM
8	DERABLA MOHAMED	004715314	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	20/12/2018	3 155 106,56	2 307 066,18	0,00	2 307 066,18	NORM
9	CHEGHIB ABDELKADER	001310921	CMT ETTAH-CREA-S/AGR	0122	03/12/2018	32 492 000,00	32 492 000,00	0,00	32 492 000,00	NORM
10	EAI/ BAALI ABDELHAMID	001300796	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	03/04/2014	7 113 384,00	7 085 071,27	0,00	7 085 071,27	CCOM
11	MERDACI MILOUD	001369623	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	24/03/2015	6 799 371,20	5 305 824,00	677 119,95	4 628 704,05	CCOM
12	BECHIRI SALEM	004831591	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	19/07/2016	7 051 000,00	7 051 000,00	0,00	7 051 000,00	CCOM
13	EAI/ DILMI MAHMOUD	004713085	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	08/09/2014	6 691 988,64	4 900 690,80	2 940 414,48	1 960 276,32	NORM
14	MECHTAR ALI	002124973	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	15/06/2014	10 980 000,00	10 979 500,00	6 587 700,00	4 391 800,00	NORM
15	AHMED BEHALIL ABDENOUR	002138758	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	25/02/2015	10 600 000,00	10 599 500,00	4 775,32	10 594 724,68	CCOM
16	EAI/ KAHLERAS LEILA	004712345	CMT ETTAHADI BONIFIE	0109	10/02/2022	5 577 530,00	5 577 530,00	0,00	5 577 530,00	NORM
17	HADDOUCHE ATHMANE	004714676	CLT ETTAHADI EX S-AG	0210	08/06/2017	4 480 000,00	4 480 000,00	1 493 333,34	2 986 666,66	NORM
	TOTAL					128 235 290,49	115 325 323,27	**15 726 913,03**	**99 598 410,24**	

Fait à OUED- ZENATI , LE : 02.08.2015

DIRECTEUR

ملحق رقم 03

REPARTITION DES FINANCEMENTS PAR RUBRIQUES

Dossier de [redacted]
Activité : Nouvelle Exploitation Agricole
Commune : ROKNIA

Nature Opération	Montant Investissement (DA)	Montant du Crédit (DA)	Montant Auto financement (DA)
Moissonneuse batteuse CLAAS	13 133 250,00	10 506 600,00	2 626 650,00
Ramasseuse presse f/f	1 099 753,20	879 802,56	219 950,64
Plantation d'un hectare d'agrumes	188 750,00	151 000,00	37 750,00
Bassin d'accumulation	945 009,00	756 007,20	189 001,80
TOTAL PROJET	**15 366 762,20**	**12 293 409,76**	**3 073 352,44**
	%	**80,00**	**20,00**

ملحق رقم 04

Structure de Financement
APPORT PERSONNEL
CREDIT BANCAIRE
APPORT PERSONNEL
3.073.162,44
CREDIT BANCAIRE
12.293.409,76

ملحق رقم 05

Dossier de: [redacted]

Activité : Nouvelle Exploitation Agricole

Commune : ROKNIA

Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
APPORT PERSONNEL	20.00%	3 073 352.44
CREDIT BANCAIRE	80.00%	12 293 409.76
TOTAL	**100%**	**15 366 762.20**

Tableau d'amortissement de crédit bancaire

Montant du crédit	**12 293 409,76**					
Durée du crédit	*5*					
Taux de crédit bancaire	*0,00%*	*0,00%*	*0,00%*	*0,00%*	*0,00%*	
Rubrique	**1ERE ANNEE**	**2 EME ANNEE**	**3 EME ANNEE**	**4 EME ANNEE**	**5 EME ANNEE**	
Principal	2 458 682	2 458 682	2 458 682	2 458 682	2 458 682	0,00%
Reste à rembourser	12 293 410	9 834 728	7 376 046	4 917 364	2 458 682	0
Intérêt Bancaire	0	0	0	0	0	0
Intérêt Bancaire Remplacé	0	0	0	0	0	0
Intérêts à payer	0	0	0	0	0	0

ملحق رقم 06

Dossier de [redacted]

Activité : Nouvelle Exploitation Agricole

Commune : ROKNIA

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT	*15 366 762*	**1- FONDS PROPRES**	*3 073 352*
20 Frais Préliminaires	-		
22 Terrains	-		
24 Eqt.tement de production	15 366 762	11 COMPTE D'EXPLOITATION	3 073 352
3- STOCKS	-		
30 Marchandises	-		
31 Matières & fournitures	-		
4- CREANCES	-	**5- DETTES**	*12 293 410*
44 Créances sur immobis	-	EMPRUNTS BANCAIRES	12 293 410
46 Désponibilités	-		
TOTAL ACTIF	*15 366 762*	**TOTAL PASSIF**	*15 366 762*

ملحق رقم 07

Dossier de: [redacted]
Activité : Nouvelle Exploitation Agricole
Commune : ROKNIA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT PREVISIONNELS

RUBRIQUES	1ere ANNEE	2eme ANNEE	3eme ANNEE	4eme ANNEE	5eme ANNEE
60 Marchandises consommées					
70 Vente marchandise					
80 Marge brute	-	-	-	-	-
60 Marge brute	-	-	-	-	-
71 Production vendue	35 802 000	35 518 049	37 248 401	37 923 389	38 753 236
74 Prestations fournies	4 928 000	5 076 400	5 118 788	5 221 143	5 375 066
61 Matière et fournitures consom.	12 440 002	13 062 002	13 715 102	14 400 857	15 120 900
62 Services	150 000	193 000	195 050	199 161	193 765
81 Valeur ajoutée	28 131 998	27 337 439	28 436 037	28 554 474	28 795 537
81 Valeur ajoutée	28 131 998	28 337 439	28 436 037	28 554 474	28 795 537
77 produits divers	-	-	-	-	-
78 Transfert de charge exp	-	-	-	-	-
63 Frais de personnel	4 536 000	4 469 600	5 469 560	6 037 416	6 641 158
64 Impôts et taxes	-	-	-	-	-
65 Frais financiers	-	-	-	-	-
66 Frais divers	850 000	867 000	884 340	902 027	920 067
68 Dotations aux Amortissements	1 536 676	1 536 676	1 325 676	1 536 676	1 536 676
83 Resultat d'exploitation	21 209 322	20 959 162	20 885 430	20 178 355	19 697 636
69 Charges hors exploitation					
79 Produits hors d'exploitation					
84 Resultat hors exploitation	-	-	-	-	-
83 Resultat d'exploitation	21 209 322	20 959 162	20 885 430	20 178 355	19 697 636
84 Resultat hors exploitation	-	-	-	-	-
860 RESULTAT B_EXP	21 209 322	20 959 162	20 885 430	20 178 355	19 697 636
IBS	-	-	-	-	-
R.net d'exploitation	21 209 322	20 959 162	20 885 430	20 178 355	19 697 636

ملحق رقم 08

Dossier de [redacted]
Activité : Nouvelle Exploitation Agricole
Commune : ROKNIA

ACTIF

BILAN PREVISIONNEL SUR 5 ANS.

RUBRIQUES	1 ERE ANNEE			2 EME ANNEE		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2- INVESTISSEMENT						
3-STOCKS						
4- CREANCES						
T O T A L ACTIF						

ملحق رقم 09

Dossier de: [redacted]

Activité : Nouvelle Exploitation Agricole

Commune : ROKNIA

PASSIF

BILAN PREVISIONNEL SUR 5 ANS.

RUBRIQUES	1 ERE ANNEE	2 EME ANNEE	3 EME ANNEE	4 EME ANNEE	5 EME ANNEE
1- FONDS PROPRES	3 073 352	24 282 674	45 210 836	65 797 266	85 975 627
10 au 11 Fonds socioux et personnel	3 073 352	3 073 352	3 073 352	3 073 352	3 073 352
18 Resultat en instance	-	21 209 322	42 137 483	62 723 914	82 902 275
5- DETTES	12 293 410	**9 834 728**	**7 376 046**	**4 917 364**	**2 458 682**
Emprunts bancaires	12 293 410	9 834 728	7 376 046	4 917 364	2 458 682
Autres emprunts	-	-	-	-	-
Dettes fournisseurs	-	-	-	-	-
Dettes à court terme	-	-	-	-	-
Provisions pour risques	-	-	-	-	-
Ecart de conversion	-	-	-	-	-
RESULTATS	21 209 322	20 928 162	20 586 430	20 178 355	19 697 636
T O T A L PASSIF	36 576 084	55 045 364	73 173 372	90 892 985	108 131 939

الملحق رقم 10

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

اتفاقية قرض

(ملحق رقم 11 من كتيب التسيير للقروض / افريل 1994)

بين الممضيين اسفله:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ب،ف،ت،ر) ، شركة بالأسهم، برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار (54.000.000.000 دج)

الكائن مقرها الإجتماعي بالجزائر، رقم 17 شارع العقيد عميروش، المعنية فيما سياتي بالبنك، ممثلا من طرف :

819 -السيدMIHOUB HOCINE بصفته مدير وكالة من جهة

العنوان: ALGERIE OUED-ZENATI ROUTE NATIONALE OUED ZENATI

و:

- (الإسم، اللقب أوالعنوان التجاري، الطبيعة القانونية حسب الحالة إلخ.....) المعين فيما سياتي بالمقترض

السيد: RUE 17 OCTOBRE 1961 HAMBLI MOUSSA

من جهة أخرى

بحيث تم الإتفاق و تقرر ما يلي:

موضوع الإتفاقية:

بموجب هذه يمنح البنك للمقترض المعين أعلاه، قرضا بالشروط الخاصة و العامة الآتي بيانها:

ملف القرض	8190004223450002	نسبة القرض	
طبيعة القرض	CREDIT_CAMPAGNE	النسب القاعدية	0.00 %
نوع القرض	0004 - CREDIT AGRICOLE RFIG	النسب الثانوية	%
المبلغ الاجمالي	7,844,000.00 دج	النسب المعززة	6.00 %
مدة القرض	9 شهر و 20 يوم	نسبة العقوبة	8.00 %
مهنة القرض	ECH. Unique	نسبة التاخر	8.00 %
بداية تسديد فوائد الديون	01/10/2023	الالتزام	0.00 %
بداية التسديد	01/10/2023	مصاريف الملف بدون رسوم	0 دج
رقم حساب التسديد	819000017330004	التكاليف الامنية	0 دج

2-الشروط : العامة

المادة 1 : مبلغ القرض

يمنح البنك بواسطة هذه الاتفاقية للمقترض, قرضا المبين مبلغه في الشروط الخاصة.

المادة 2 : مبلغ القرض

طبقا لطلب التمويل المقدم من طرف المقترض, سيخصص القرض موضوع الاتفاقية الحالية لتمويل المشروع المشار اليه ضمن الشروط الخاصة, و هذا تطبيقا لهيكل التمويل المقرر باتفاق مشترك.

الملحق رقم 11

بنـــــك الـــــفلاحـــة والـــتنمية الـــريفيـــــة
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AUTORISATION D'ENGAGEMENT

DATE : 13/12/2022 N°3295

ORGANE DE DECISION : C/C DU GRE DE GUELMA/024 DATE DU COMITE:06/12/2022 PV N°75

STRUCTURE EMETTRICE : GRE DE GUELMA 024 ACTIVITE : CEREALICULTURE

EMPRUNTEUR : HAMBLI MOUSSA B/BRAHIM N° CLIENT : 002051051

ALE : OUED ZENATI 819 GRE DE RATTACHEMENT : GUELMA 024

GROUPE D'APPARTENANCE : C.R.E :

Type de prêt ou de crédit	Montant	Validité	Date limite D'utilisat.	Durée D'amort.	Différé Partiel	Différé Total	Taux ou marge	Taux de Comm. d'engag.
RFIG 0004	7 844 000	/	09 mois	03 mois	néant	néant	néant	bonif

GARANTIES BLOQUANTES : /

RESERVES BLOQUANTES : /

GARANTIES NON BLOQUANTES :
-Billet à ordre.

RESERVES NON BLOQUANTES:
-Carte fellah.
-Convention de prêt.
-Engagement de livraisons de la production à la CCLS.
-Assurance multirisque avec subrogation à la BADR.

OBSERVATIONS:
Enregistrement de la convention de prêt auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre.
Prélèvement des différentes commissions (frais d'études et notification).
Le règlement au profit du fournisseur doit s'effectuer à l'appui d'un chèque de banque ou virement.

LE DIRECTEUR DU G.R.E (P/I)

A.FETATNIA

LE S/D D'EXPLOITATION

Chef de Service Crédit et Commerce Extérieur

Farida BOUDANI

الملحق رقم 12

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE
OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES
COOPERATIVE DES CEREALES ET DES LEGUMES SECS DE GUELMA

Demande d'octroi du crédit RFIG pour acquérir les intrants nécessaires
De la campagne Labours semailles 2022/2023

1 - Identification du demandeur :
Forme juridique de l'exploitation agricole :

Ferme pilote ☐ Terre Melk ☐ GIC ☐ EAI ☐ Autres :

Personne physique : Nom : Hambli Prénom : Moussa

Né e le 20/09/1967 Fils . ; Brahim

Adresse de l'exploitation : O.Zenati

Surface agricole utile (SAU) en hectares : 70.67 HAS

Montage financier du projet :

Acquisition d'intrants agricoles	Superficie A emblaver	Quantité	Prix Unitaire	Coût de L'investissement
Semences :				
- Blé dur	46,00	78,00		
- Blé tendre	20,00	30,00		
- Orge	04,67	05,50		
Total Semences	70,67	113,50		
- Engrais phosphaté	70,67	141,50		
- Engrais azoté	70,67	141,50		
Total Engrais				
-Herbicides :	70,67			
-fongicides	70.67			
-insecticides				
Total pesticides				
TOTAL GENERAL				

Je Certifie les renseignements ci-dessus exacts et je demande l'octroi du crédit RFIG pour Acquérir les intrants identifiés dans le montage financier que dessus et cela auprès de la CCLS de GUELMA

Signature
Lu et approuvé

الملحق رقم 13

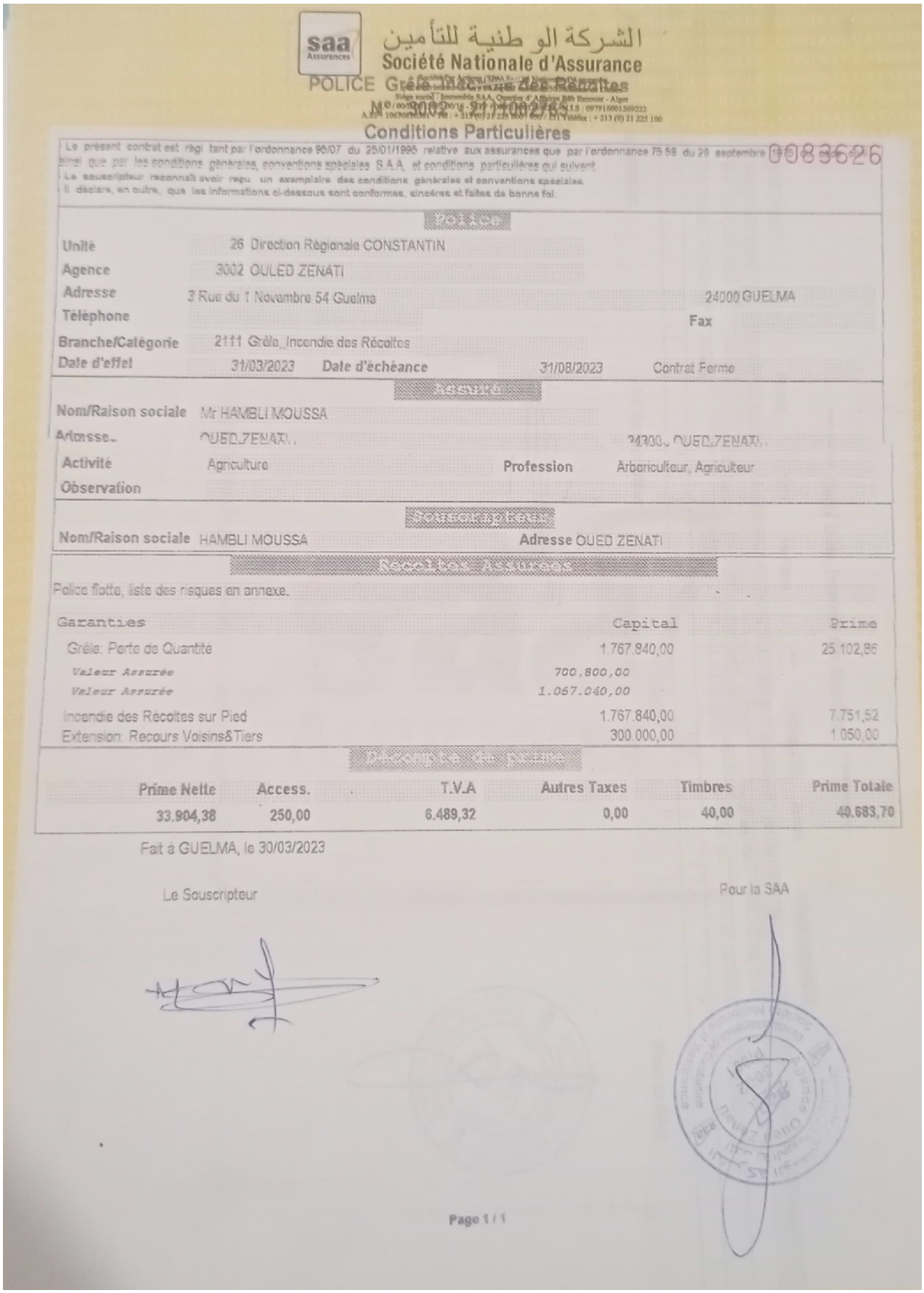

الشركة الوطنية للتأمين
Société Nationale d'Assurance

POLICE Grêle et Incendie des Récoltes

Conditions Particulières

0083626

Le présent contrat est régi tant par l'ordonnance 95/07 du 25/01/1995 relative aux assurances que par l'ordonnance 75 58 du 26 septembre 1975 ainsi que par les conditions générales, conventions spéciales S.A.A. et conditions particulières qui suivent.
Le souscripteur reconnaît avoir reçu un exemplaire des conditions générales et conventions spéciales.
Il déclare, en outre, que les informations ci-dessous sont conformes, sincères et faites de bonne foi.

Police

Unité	26 Direction Régionale CONSTANTIN		
Agence	3002 OULED ZENATI		
Adresse	3 Rue du 1 Novembre 54 Guelma		24000 GUELMA
Téléphone		Fax	
Branche/Catégorie	2111 Grêle_Incendie des Récoltes		
Date d'effet	31/03/2023	Date d'échéance	31/08/2023 Contrat Ferme

Assuré

Nom/Raison sociale	Mr HAMBLI MOUSSA		
Adresse	OULED ZENATI		24300 OULED ZENATI
Activité	Agriculture	Profession	Arboriculteur, Agriculteur
Observation			

Souscripteur / Agent

Nom/Raison sociale HAMBLI MOUSSA Adresse OUED ZENATI

Garanties Assurées

Police flotte, liste des risques en annexe.

Garanties	Capital	Prime
Grêle: Perte de Quantité	1.767.840,00	25.102,86
Valeur Assurée	*700.800,00*	
Valeur Assurée	*1.067.040,00*	
Incendie des Récoltes sur Pied	1.767.840,00	7.751,52
Extension: Recours Voisins&Tiers	300.000,00	1.050,00

Décompte de Prime

Prime Nette	Access.	T.V.A	Autres Taxes	Timbres	Prime Totale
33.904,38	250,00	6.489,32	0,00	40,00	40.683,70

Fait à GUELMA, le 30/03/2023

Le Souscripteur

Pour la SAA

Page 1 / 1

الملخص:

تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في تمويل القطاع الفلاحي فهي تعمل على تعزيز إنتاجية المزارعين عن طريق توفير الرأسمال والقروض والخدمات المالية الأخرى التي تلبي احتياجاتهم الخاصة، حيث تقدم البنوك قروضًا للمزارعين لشراء الأراضي الزراعية، وشراء المعدات والأدوات الزراعية، وشراء المواد اللازمة للإنتاج الزراعي. كما توفر البنوك أيضًا تمويلًا لتوسيع الأعمال الزراعية الموجودة وتحسينها .بالإضافة إلى ذلك، تلعب البنوك دورًا هامًا في تعزيز التكنولوجيا الزراعية من خلال توفير تمويل للاستثمارات في البحث والتطوير واعتماد التقنيات الزراعية المتقدمة. تساعد هذه الاستثمارات في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة العائد الاقتصادي للمزارعين .ومن خلال هذه الدراسة تطرقنا لمختلف القروض الممنوحة لهذا القطاع، والتي تتمثل في قروض للاستغلال وقروض للاستثمار، التي ساهمت في تطوير وتحقيق عجلة التنمية الاقتصادية في القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، البنوك التجارية، التمويل، قروض للاستغلال، قروض للاستثمار.

Résumé :

Les banques commerciales jouent un rôle essentiel dans le financement du secteur agricole. Elles s'efforcent d'améliorer la productivité des agriculteurs en fournissant des capitaux, des prêts et d'autres services financiers qui répondent à leurs propres besoins. Les banques accordent des prêts aux agriculteurs pour acheter des terres agricoles, acheter du matériel et des outils agricoles, et acheter les matériaux nécessaires à la production agricole. Les banques fournissent également des financements pour développer et améliorer les entreprises agroalimentaires existantes. En outre, les banques jouent un rôle important dans la promotion de la technologie agricole en finançant des investissements dans la recherche, le développement et l'adoption de technologies agricoles avancées. Ces investissements contribuent à améliorer l'efficacité de la production et à accroître le rendement économique des agriculteurs. A travers cette étude, nous avons évoqué les différents prêts accordés à ce secteur, qui sont des prêts à l'exploitation et des prêts à l'investissement, qui ont contribué au développement et à la réalisation du développement économique du secteur agricole.

Mots clés : secteur agricole, banques commerciales, financement, crédit d'exploitation, crédit d'investissement.